



جامعة قاصدي مرباح

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والمحاسبة

قسم علوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر

الميدان : علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية

المسار : علوم اقتصادية التخصص : اقتصاد كمي

من إعداد الطالب : جواد علي

بعنوان :

مقارنة أثر الإيرادات النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر وفي
السعودية (2000-2020)

المناقشة مكونة من السادة الأساتذة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
الرئيس	قاصدي مرباح	عشي نبيل
المشرف	قاصدي مرباح	لعمودي محمد الطاهر
المناقش	قاصدي مرباح	شيخي محمد

تاريخ المناقشة : 2023/06/18

تحت إشراف الأستاذ: لعمودي الطاهر

السنة الجامعية : 2023/2022

الإهداء

بسم لله الرحمن الرحيم(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) صدق لله العظيم يا من أحمل اسمك بكل فخر يا من يرتعش قلبي لذكرك يا من أودعتني لله أهديك هذا البحث أُمي حفصك الله الآن تفتح الأشعة وترفع المرساة لتنتقل السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني أصدقائي إلى من كان لي العون و السند إلى من وقفوا معي وقفة صدق ساعة الضيق إخوتي وأخواتي إلى كل أساتذتي الأفاضل الذين كانوا معي خلال مشواري الدراسي ، وبالأخص أستاذي الفاضل لعمودي الطاهر إلى كل زملائي وزميلاتي في الدراسة إلى كل من ذكره قلبي ونسبه قلبي ، إليكم جميعا اهدي هذا العمل

ملخص:

تهدف هذه المذكرة إلى دراسة مقارنة أثر الإيرادات البترولية على النمو الاقتصادي في الجزائر وفي السعودية من فترت (2000-2020) وذلك في ظل التقلبات التي تعرفها أسعار البترول نتيجة الصدمات والأزمات المتعاقبة، ولأجل هذا اعتمدت هذه المذكرة على دراسة قياسية وذلك بالاستعانة بمنهجية التكامل المشترك لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لاختبار العلاقة طويلة الأجل وحتى قصيرة الأجل بين عائدات البترولية والنتائج المحلي الإجمالي.

خلصت الدراسة الى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرين، وهو ما يدعم الارتباط الوثيق للاقتصاد الجزائري والسعودي بقطاع المحروقات، ما يبقي النمو الاقتصادي رهنا للموارد المتأتية من القطاع النفطي، وعليه وجب على الحكومة لكل بلد أن تسلك نهج السياسة القوية وتدعم التنوع الاقتصادي لتحقيق تنمية مستدامة.

الكلمات المفتاحية: أثر الإيرادات البترولية، نموذج الانحدار الذاتي، النمو الاقتصادي

Abstract:

This note aims to study a comparison of the impact of petroleum revenues on economic growth in Algeria and Saudi Arabia from the period (2000-2020) in light of the fluctuations in oil prices as a result of successive shocks and crises, and for this reason this note relied on a standard study using the joint integration methodology of the self-regressive model of distributed deceleration (ARDL) to test the long-term and even short-term relationship between oil revenues and GDP

The study concluded that there is a long-term equilibrium relationship between the two variables, which supports the close link of the Algerian and Saudi economies with the hydrocarbon sector, which keeps economic growth dependent on the resources derived from the oil sector, and therefore the government of each country must take a strong policy approach and support economic diversification to achieve sustainable development

Keywords: impact of oil revenues, autoregressive model, economic growth

خطة البحث :

مقارنة أثر الإيرادات النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر وفي السعودية (2000-2020)	
ص2	الفصل الأول: مدخل تمهيدي لسوق الإيرادات النفطية
ص3	المبحث الأول: ماهية الأسواق النفطية العالمي
ص3	المطلب الأول: التطور التاريخي لسوق النفط العالمي
ص5	المطلب الثاني: مفهوم العوائد النفطية
ص10	المبحث الثاني: إيرادات سعر البترولية على الاقتصاد الجزائري
ص10	المطلب الأول: أثر إيرادات البترولية على الاقتصاد الجزائري
ص14	المطلب الثاني: أثر إيرادات البترولية على تمويل الموازنة العامة
ص20	المبحث الثالث: إيرادات سعر البترولية على الاقتصاد السعودي
ص20	المطلب الأول: أثر إيرادات البترولية على الاقتصاد السعودي
ص24	المطلب الثاني: أثر إيرادات البترولية على تمويل الموازنة العامة
ص36	الفصل الثاني: دور الإيرادات النفطية في الاقتصاد الجزائري والسعودي (أثره على الناتج المحلي الإجمالي)
ص37	المبحث الأول: أثر الإيرادات على الناتج المحلي الإجمالي
ص37	المطلب الأول: أثر الإيرادات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر
ص41	المطلب الثاني: أثر الإيرادات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي في السعودية
ص47	المبحث الثاني: مقارنة تطبيقية بين الجزائر والسعودية
ص47	المطلب الأول: مخرجات التبويبية للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر والسعودية
ص58	المطلب الثاني: مقارنة المخرجات التبويبية
ص61	الخاتمة

خطة الجداول :

ص11	جدول رقم (01) تطور سعر النفط الجزائري (مزيج صحراء) للفترة 2000-
	2020
ص13	جدول رقم (2): يبين نسبة من الإيرادات الكلية في الفترة 2000- 2020
ص15	الجدول رقم(3): يبين تطور النفقات العامة ودور الضرائب النفطية في تغطيتها الوحدة : مليار دج(2000-2020)
ص24	الجدول رقم (4) :الموازنة – تقديرية في السعودية للمدة (2000-2020) (مليون دولار)
ص27	الجدول رقم (5):الموازنة الفعلية في السعودية للمدة (2000-2020) (مليون دولار)
ص30	الجدول رقم (6) :إجمالي الصادرات والواردات وحجم التبادل التجاري والميزان التجاري في السعودية للمدة(2000-2020) (مليون دولار)
ص36	جدول رقم (7) :يوضح تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة(2000-2020)
ص45	الجدول رقم (8):يوضح كميات انتاج البترول و الناتج المحلي الاجمالي في فترات من(2000-2020)
ص46	جدول : 1/الإحصاءات الوصفية
ص47	الجدول رقم (9):تحديد فترات الابطاء
ص48	الجدول رقم (10): تقدير دالة الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2000-2020)
ص50	الجدول (11):يوضح كميات انتاج البترول و الناتج المحلي الاجمالي للسعودية في فترات من(2000-2020)
ص51	جدول : 2/الإحصاءات الوصفية
ص52	الجدول رقم (12):تحديد فترات الابطاء
ص53	الجدول (13): تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2020)

مقدمة:

يحتل النفط المركز الأول من حيث الأهمية من بين مصادر الطاقة وازدادت أهميته إبان الحرب العالمية الثانية والدور الكبير الذي لعبه فيها بحيث توجهت أنظار العالم نحو السيطرة على هذه الثروة وامتلاكها، وبالرغم من مرور عقود من الزمن على اكتشافه إلا أن الجهود العالمية المبذولة من أجل إيجاد البديل التام له عجزت عن ذلك ولحد الآن.

ونظرا لهذه الأهمية الكبيرة التي يحظى بها أصبحت تمثل تجارة النفط الخام ومشتقاته نسبة معتبرة من التجارة الدولية، خاصة وأنه يتحول من مجموعة الدول (الدول المنتجة) نحو مجموعة أخرى (الدول المستهلكة) هذا ما جعل أسعاره عرضة للتقلبات والضغطات التي تمارس عليها من طرف الكارتل النفطي ومنظمة الدول المنتجة للنفط (الأوبك)، مما يجعل لأي تغيير في أسعاره أثرا كبيرا على الميزان التجاري ومن ثم على مستوى الأداء الاقتصادي الكلي للدول المستوردة عامة والمنتجة خاصة، وهذا نتيجة اعتماد هذه الأخيرة على العوائد المالية المتأتية من تصديره .

بحيث تعتبر هذه الإيرادات المالية أساس تمويل الميزانيات العامة لهذه الدول، ومن ثم الركيزة الرئيسية التي تعتمد عليها هذه الدول في تكوين احتياطياتها من العملة الصعبة، وبهذا تبقى هذه الإيرادات المالية رهينة أسعار النفط ففي حالة ارتفاع هذه الأخيرة يكون هناك ارتفاع في الإيرادات النفطية والعكس صحيح في حالة انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية للنفط .

وباعتبار الجزائر دولة منتجة للنفط بالنظر إلى اقتصادها القائم على تصدير النفط كسلعة أساسية ، نجد أن تقلبات أسعار النفط تقود إلى أضرار بعيدة المدى نظرا لكون النفط وعوائده المالية يشكلان المورد الرئيسي لتمويل الاقتصاد في الجزائر، وتمويل الاستثمار في المجال النفطي وتطوير ما هو قائم فيه لمواكبة متطلبات التنمية.

وعلى هذا الأساس ونظرا لأهمية العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري، سعت السلطات العمومية الجزائرية إلى محاولة إيجاد طريقة تتمكن من خلالها الوصول إلى الاستغلال الأمثل لهذه العوائد في حالة تحقيقها لفوائض مالية معتبرة في حالة ارتفاع أسعار النفط، من أجل

دعم استقرار الميزانية العامة والمحافظة على توازن الاقتصاد في حالة ظهور أزمات نفطية معاكسة نتيجة تدهور أسعار النفط كما حدث سنة 1986 ، التي كانت لها آثار وخيمة على الاقتصاد الجزائري آنذاك.

ومع الارتفاع المتواصل لأسعار النفط بشكل غير مسبوق والذي شهده القرن الأخير، متسببا ذلك في تراكم فوائض مالية معتبرة تشجع البحث في سبيل اقتراح مناهج لحسن استثمارها على أمل أن تكون هذه الفوضى دعما للقطاعات الاقتصادية خارج قطاع النفط، خاصة أمام وجود تجربة ناجحة في إدارة هذه الثروة كتجربة السعودية التي كانت هي من الدول الأساسية التي قامت على إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط (oapec) التي تأسست سنة 1960 في فيينا النمسة حيث هي الآن القائد لهذه السفينة الاقتصادية بكمية إصدار تقدر ب 6.22 مليون برميل يوميا .

وبالنظر إلى النجاح الذي حققته التجربة، دفع بالجزائر إلى الحذو حذوها في هذا المجال ، بحيث بادرت هي الأخرى إلى إنشاء صندوق ثروة سيادي أطلقت عليه اسم " صندوق ضبط الموارد الجزائري " وكان ذلك سنة 2000 وهي السنة التي شهدت فيها الجزائر تسجيل فوائض مالية نفطية فاقت التوقعات آنذاك، كمحاولة منها لإيجاد وسيلة تتمكن من خلالها امتصاص الفوائض النفطية ومن ثم استغلالها فيما يخدم التنمية الاقتصادية بطريقة عقلانية وسليمة .

بحيث نلاحظ أشكال التغيرات التي طرأت على الجزائر حيث وصل عدد البترول المصدر إلى 1.022 مليون برميل يوميا وهذا تقدم بارز في الاقتصاد الجزائري الذي كان له تأثير مباشر على الدخل النمو الاقتصادي في البلاد كحالها في السعودية . ومن منطلقنا هذا نطرح سؤالنا ما هو أثر الإيرادات النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر وفي السعودية (2000-2020)

الإشكالية الرئيسية:

ما هي أوجه التشابه والاختلاف في استخدام العوائد النفطية في كل من الجزائر و السعودية

الإشكاليات الفرعية:

- فيما تتمثل العوائد النفطية؟
- كيف تستخدم الجزائر عوائدها النفطية؟
- كيف تستخدم السعودية عوائدها النفطية؟

الفرضيات :

- تعتبر العوائد النفطية من أهم الإيرادات المالية التي تعتمد عليها الدول النفطية في تمويل اقتصادها
- تستخدم الجزائر عوائدها النفطية في الاستثمارات الداخلية ومختلف الاستخدامات الأخرى عن طريق صندوق النقد الدولي
- السعودية كالجزائر فهيا أيضا قامت بترقية اقتصادياتها لمواكبة التطورات الحاصلة وتقوية مكانتها في المجمع الدول

مهررات اأأيار الموضوع :

*الطبيعة الحساسة للموضوع بأأأ هذا الموضوع مصدر اأأمام الكأأر من الاقأصاءيين الأاصين بهذا المجال

أهمية الدراسة :

_أوضأأ أهمية العواءد النفطية وأأأأرها على اقأصاء الدول المنتجة للنفط

_أأأأ التجربة الجزائرية والسعودفة وأأأأرها على اقأصاء الدول المنتجة للنفط

أءوء الدراسة:

سأأأأر بأأنا على دراسة تجربة كل من الجزائر والسعودفة فف مجال إأراءاء النفطفة وأأأأرها على النمو أما ففها أأص الفأرة الزمنية محل الدراسة فف مرتبأة بأظروف ومعطفااء كل بلد

منهج الدراسة :

بناء على أساؤالاء والفرضفااء الأف صننناها فإننا سنننمء فف دراسأنا هذه على المنهج الأارأأف ففما أأص الاسأعراض الأنأرفف الأف قمنا به آول الإأراءاء النفطفة وأأأها على النمو الاقأصاءف

الفصل الأول: مدخل تمهيدي لسوق الإيرادات النفطية

مقدمة:

يعد النفط الخام من أهم مصادر الطاقة في العالم وبشكل سلعة استراتيجية دولية تتمتع بقيمة اقتصادية عالية حيث تأتي أهميته من وفرته النسبية وكفاءته وسهولة نقله وتوزيعه، ولقد كان النفط في واقع الأمر الأساس الحقيقي الذي ساعد على تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية و هو محور دوران التقدم البشري في الماضي والحاضر وسنين طويلة قادمة، ولكن في نفس الوقت كان أداة للسيطرة والتميز، والحروب خاصتنا أيام الحرب العالمية الثانية في 1914 حيث كان الاعتماد على النفط ومشتقاته يعتبر أساسا لتحرك المعدات الحربية وحتى أنه يصنع فارق في الفوز أو الخسارة و مازال المحرك لآليات السياسة والاقتصاد إلى يومنا هذا ، ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الأسواق النفطية العالمي

المبحث الثاني: أثر إيرادات سعر البترولية على الاقتصاد الجزائري

المبحث الثالث: أثر إيرادات سعر البترولية على الاقتصاد السعودي

المبحث الأول: ماهية الأسواق النفطية العالمية

المطلب الأول: التطور التاريخي لسوق النفط العالمي

إن التاريخ التجاري الحديث للنفط قصير نسبياً ومثير للاهتمام فقد شهد نمواً وتطوراً لافتاً خلال الخمسين عاماً الأخيرة عندما استطاعت التقنية الحديثة في الصناعة من استغلال إمكاناته الكامنة وقيمتها ليحل بالتالي مكان الفحم كما أن الكثير من التطورات الصناعية السريعة التي شهدتها العالم منذ الحرب العالمية الثانية أصبحت ممكنة نتيجة لاستخدام النفط كمصدر رخيص ومتوفر للطاقة ويعتبر النفط المصدر الأول للطاقة حيث يمثل حوالي ثلثي الاستهلاك العالمي يليه الفحم ثم الطاقة الكهرومائية فالطاقة النووية ويتوقع أن تستمر سيطرة النفط لمقابلة الحاجة المتزايدة للطاقة من جهة مع استمرار توسع الاقتصاد العالمي من جهة أخرى .

عرف الإنسان النفط منذ آلاف السنين فقد عرفه إنسان العراق القديم والإنسان في منطقة باكو في الاتحاد السوفيتي والهنود الحمر في قارة أمريكا الشمالية وكانت معرفتهم له مرتبطة ببعض الظواهر التي شاهدها من خلال الانكسارات والشقوق في الأرض وانسياب تلك المادة وخروجها من الغاز الطبيعي ويؤكد لنا التاريخ الحضارة البشرية استعمال النفط الخام قديماً للأغراض الطبية ولمنع تسريب الماء وفي بعض الأحيان للتشحيم والإنارة كما استخدم كإسفلت في المباني ورصف الطرقات.

ويقال إن أول بئر نفطية هي التي حفرت شوش في جنوب إيران عام 500 قبل الميلاد تقريباً كما يعتقد بأن الصينيين كانوا يستخرجون النفط والغاز بواسطة أنابيب الخيزران وحفارات من معدن البرونز منذ القرن الثالث

قبل الميلاد ويزعم البعض أن أول بئر نفطية تم حفرها كانت بقرب من

تشارلسون غربي فرجينيا في أمريكا عام 1806 ولكن معظم المراجع ترجح أن أول حفر وإنتاج

تجاري للنفط بدأ عام 1859 بالقرب من مدينة نيتسفيل في ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل الكولونيل الأمريكي إدوارد ل. يديريك وقد بلغ عمق ذلك البئر 69.5 قدم وكان معدل الإنتاج اليومي حوالي 20 برميلاً وقد اعتبر ذلك التاريخ بدء عهد صناعة وإنتاج النفط في العالم في صورة عالمية وتجارية.

ونتيجة للاكتشافات الجديدة في مناطق عديدة في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ورومانيا وصل إنتاج النفط في عام 1861 إلى حوالي 2.1 مليون برميل ليرتفع في عام 1880 إلى حوالي 30 مليون برميل ولم يأتي عام 1900 حتى كانت الكثير من الدول قد دخلت في المجال إنتاج النفط خاصة أقطار بيرو وجزر الهند الشرقية الهولندية (اندونيسيا حالياً) أما عن نفط

الشرق الأوسط والعالم العربي فقد حفرت أول بئر في مصر عام 1911 وفي إيران عام 1913 وفي خمسينات القرن الماضي بدأت العديد من الدول العربية باكتشاف النفط وتصديره إلى الكثير من الدول الغربية التي أصبحت المستهلك الأساسي لهذه السلعة الهامة وقد ازداد إنتاج النفط بشكل رئيسي في كل من العراق السعودية إيران الكويت وفي الستينات دخلت كل من الجزائر وليبيا و أبو ظبي إلى القائمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط¹

حيث قد مرا بخمسة مراحل:

المرحلة الأولى: خلال الفترة 1857 إلى (1870 منذ بداية الصناعة النفطية حتى ظهور الشركات النفطية الكبرى)

كانت السوق النفطية في هذه المرحلة تنافسية بين الشركات النفطية الصغيرة التي بدأت تستثمر في استغلال النفط خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ن وكانت المنافسة شديده فيما بين هذه الشركات مما نتج عنه

اندماج بعضها وزوال بعضها الآخر، حتى صارت شركات كبيرة وقوية.

المرحلة الثانية: خلال الفترة 1870 إلى (1960 منذ ظهور الشركات النفطية الكبرى حتى تأسيس الأوبك)

أصبحت السوق النفطية في هذه الفترة سوق احتكار القلة بين الشركات التي سيطرة على الصناعة النفطية الأمريكية وتعدى ذلك إلى السوق النفطية العالمية بتحكمها في عمليات الاستكشاف والاستخراج والنقل والتوزيع والتسعير وعرفت في هذه الفترة في 01-09-1927 عقد اتفاقية أكنافاري بين هذه الشركات التي تعرف بالشقيقات السبع والتي تنص على تقسيم السوق النفطية العالمية ومنابع النفط في العالم بينها، وبهذا أصبحت السوق النفطية احتكارية لهذه الشركات خاصة في ظل محدودية دور الدول المنتجة للنفط.²

المرحلة الثالث: خلال الفترة 1960 إلى (1973 منذ تأسيس الأوبك حتى أزمة 1973)

مع تأسيس الأوبك في 1960 قل احتكار الشقيقات السبع وتحولت السوق النفطية إلى احتكار المنتج ممثلا في دول الأوبك وبوجود هذه المنظمة عملت الدول المنتجة على تقوية مركزها والحفاظ على مصالحها، حيث أنه بعد 1973 عندما قررت الدول الأعضاء في أوبك

¹ - كتاب أسواق النفط العالمية العدد السابع والخمسون نوفمبر السنة الخامسة للمؤلف د. عيسى محمد الغزالي مدير العام للمعهد العربي للتخطيط بالكويت ص2

² حمايدي نعيمة، "تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986- 2008 مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الشلف 2009/2008 ص52

منفردة وقف لإمداداتها النفطية احتجاجا على حكومات الدول الكبرى للكيان الصهيوني انتهى دور الشركات النفطية الكبرى.

المرحلة الرابع: خلال الفترة 1973 إلى (1980 منذ بداية أزمة 1973)

في هذه المرحلة أصبحت السوق النفطية سوق احتكار قلة الدول الأوبك، حيث عندما ارتفعت أسعار النفط وتضررت مصالح الدول المستهلكة للنفط، وزاد إنتاج الدول النفطية من خارج أوبك مما أثر سلبا على موقف أوبك، وهنا بدأت المنظمة تفقد قوتها.

المرحلة الخامس: خلال الفترة 1981 إلى القرن الواحد والعشرين:

تميزت حقبة نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي بعدم استقرار الوضع الاقتصادي، السياسي، الأمني وبظهور ظاهرة جديدة ألا وهي العولمة وغيرها من التقلبات والتغيرات التي أثرت على صناعة وسوق النفط على الساحة الإقليمية القارية والدولية حيث أصبحت السوق النفطية تضم عددا أكبر من المنتجين والمستهلكين فأصبحت سوق تنافسية، فلقد عمت حالة عدم الاستقرار في السوق النفطية و أصبحت تعرف تقلبات بين الحين والآخر، حيث انه كان انخفاض في أسعار في سنة 1986 و 1998 و 2008 والارتفاع الكبير بين 2003 و 2007 و 2010 وقلة الطلب على النفط في 1986 وفي 2011 زيادة الطلب وتغطية النقص الذي حدث جراء الأحداث الليبية وتغطيته من طرف السعودية أكبر دول المنتجة للنفط، ولكن بعد اختلال الطلب والعرض النفطي في سنة 1981 بزيادة الإمدادات النفطية خارج الأوبك ولم تبق أسعار النفط في وضع معني وعرفت الكثير من التذبذبات بين التدهور الشديد في عام 1986 بعد الأزمة النفطية العكسية حيث تغري سوق النفط من العارضين إلى سوق الطالبيين.³

-الفاعلون في السوق البترولية:

منظمة الاوبك : لقد عرفت سنوات الخمسينات ازمة حقيقية بين الدول المنتجة للبترول خاصة العربية منها

والشركات الاحتكارية ، بحيث أن محور الخلاف تعلق اساسا حول مطالبة الدول المنتجة للبترول بتحسين مداخلها من العوائد البترولية ، غير أن الشركات البترولية لم تعط أهمية لذلك وبقيت مصممة على استغلال الموارد البترولية لهذه الدول ، وببغداد في 10 سبتمبر 1960 أسس الموردون الأساسيين لسوق البترول العالمية ، فنزويلا ، العراق ، إيران ، الكويت والعربية السعودية منظمة البلدان المصدرة للبترول ، ويعود السبب الرئيسي لإنشاء المنظمة

³ قويدري قوشيح بوجمعة " انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعليل شلف ، الجزائر، 2009/2008 ص45

إلى التخفيض الذي قامت به الشركات البترولية في الأسعار المعلنة للبترول دون استشارة حكومات الدول المنتجة في سنة 1959 ن وهذا ما أنتج خسائر كبيرة في إيرادات الدول المنتجة ، و التي بلغت % 15 ، حيث أن هذه النقطة كانت نقطة تحول كبرى في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية.⁴

المطلب الثاني : مفهوم العوائد النفطية

تعتبر العوائد النفطية من أهم الإيرادات التي تحصل عليها الدول المنتجة والمصدرة للنفط بصفة أساسية، إذ تعتمد عليها هذه الدول بشكل دون غيرها من المصادر التمويلية الآخرة كالضرائب مثلا

فهذه العوائد النفطية هي التي تمول النفقات العامة في هذه الدول فالزيادة في العوائد النفطية تؤدي إلى زيادة في العملات الأجنبية الداخلة لهذه الدول ، وبالتالي زيادة قوة مركز الحكومة النقدية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي لهذه الدول

تعريف العوائد النفطية : بشكل عام يمكن تعريف العوائد النفطية بأنها تلك الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد الطبيعي .

وتمثل القسم الأعظم من حصيلة العملات الأجنبية، ويمكن تقسيمها إلى قسمين

القسم الأول : الضرائب على الإنتاج والدخل، الإتاوة، أرباح المشاركة، أرباح الإنتاج . بحيث يرتبط هذا القسم مباشرة بكميات النفط المنتجة ولذلك يسهل تقدير قيمته بالنسبة لوحدة الإنتاج.

القسم الثاني : يتكون من المنح بأنواعها (منحة توقيع، منحة الاستكشاف)، الإيجارات، تحمل الطرف الأجنبي لنفقات البحث و الاستكشاف.⁵

العوامل المؤثرة في تطور العوائد النفطية: هناك عوامل متعددة تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في تطور العوائد النفطية، ومن هذه العوامل نذكر

⁴ مذكرة قرونفة وليد ، الشركات النفطية وأثرها على السوق البترولية العالمية ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية 2011/2010 ص37

⁵ - كتاب أسواق النفط العالمية العدد السابع والخمسون نوفمبر السنة الخامسة للمؤلف د.عيسى محمد الغزالي مدير العام للمعهد العربي للتخطيط بالكويت ص3

أولاً -أسعار النفط الاسمية: تؤثر أسعار النفط الخام تأثيراً حاسماً في تحديد حجم العوائد النفطية، وذلك على صعيد الدول المنتجة والمصدرة للنفط، فالارتفاعات والانخفاضات في هذه الأسعار تنعكس إيجابياً أو سلبياً على حجم العوائد النفطية.

ثانياً -أسعار النفط الخام الحقيقية: تستخدم معظم الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام في العالم، الدولار كعملة رئيسية في تسوية معاملات التجارة التي هي ضمن نطاق عملية تصدير النفط. وبما أن الدولار معرض للانخفاضات المستمرة عليه فإن الانخفاض الذي يتعرض له الدولار يؤثر في القيمة الحقيقية للعوائد.

ثالثاً -القرار السياسي: إن للقرار السياسي تأثيراً أيضاً على حجم العوائد النفطية لا يقل عن العوامل المؤثرة الأخرى على سبيل المثال: نجد أن لقرار خفض الإنتاج الذي أقرته منظمة أوبك في ثلاث مرات خلال سنة 2001 الذي وصل في المجمل إلى 3.5 ملايين دولار/برميل إذ انخفضت الأسعار على أثر ذلك من 28.1 مليون دولار/برميل سنة 2000 إلى حوالي 23.1 مليون دولار/برميل سنة 2001 وهذا ما كان له الأثر في انخفاض حجم العوائد النفطية من 134,514 مليون دولار إلى 119,312 مليون دولار.

وعليه فإن للقرار السياسي دوراً في تحفيز أو تقليص إنتاج النفط وبالتالي زيادة أو تخفيض حجم العوائد النفطية.

رابعاً-الاحتياطيات النفطية: يعد حجم الاحتياطي النفطي أحد العوامل الرئيسة المؤثرة في حجم العوائد النفطية، إذ أن اكتشاف احتياطيات نفطية جديدة يمكن استخراجها بتكاليف اقتصادية ينسجم مع مستوى أسعار النفط

الخام . كذلك التوسع في الحفر وتطوير الحقول المكتشفة سابقاً لم يتم استغلالها بالكامل التي من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع في حجم العوائد النفطية

خامساً -الطاقة الإنتاجية: تؤدي الطاقة الإنتاجية للنفط دوراً مهماً في التأثير في حجم العوائد النفطية،

فالارتفاعات والانخفاضات في الطاقة الإنتاجية للنفط تنعكس إيجابياً أو سلبياً على حجم العوائد النفطية. إذا فالطاقة الإنتاجية هي التي تحدد مقدار الإمدادات المتوافرة حالياً، والتي ستكون متوافرة في المستقبل، وكما هو معلوم فإن الإنتاج العرضي (في الصناعة النفطية) يحتاج إلى نفقات رأسمالية ضخمة لكي يتوصل إلى اكتشاف، حقول جديدة وطرح ما تحتوي من نفط إلى الأسواق لمواجهة الطلب عليه لذلك فإن ما يصيب السوق من شح أو وفرة في

مدة معينة، إنما هو نتاج قرارات استثمارية باستثناء الحالات الناتجة عن الأزمات السياسية.

6

2- تأثير أسعار النفط على العوائد النفطية: طالما أن حجم عوائد النفط هو نتيجة معدل السعر مضروب بالكمية المباعة فمن الواضح أنه كلما كان السعر أعلى بقدر معين ، كان العائد أكثر والعكس صحيح، والأمر مماثل بالنسبة إلى سعر معين، فكلما كان الحجم المباع أكبر كان العائد أعلى.

وكما رأين ا سابقا لم تكن للدول المنتجة للنفط حتى أوائل السبعينات أي سلطة لتقرير السعر أو الكمية على حد سواء، وكان عليها القبول بنصيبه من عوائد النفط كما هو محدد في اتفاقات الامتياز ، وكما هو محدد في قرارات التسعير من قبل الشركات صاحبة الامتياز ، واستمر الوضع على حال إلى غاية انتقال السلطة بالنسبة إلى القرارات التسعير إلى الدول المصدرة وكذا نتيجة الصدمة النفطية الأولى سنة 1973 بحيث كانت نتيجتها ارتفاع في أسعار النفط مما تولد علي الزيادة في عائدات النفط

بالنسبة للدول المنتجة لكن الوضع لم يستمر طويلا، فمع حدوث الأزمة

النفطية سنة 1986 التي أدت إلى انخفاض في أسعار النفط التي أدت بدورها إلى انخفاض في العوائد النفطية للدول المصدرة للنفط.⁷

الإستراتيجية الضرورية لاستخدام عوائد النفط:

تعتبر العوائد النفطية من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الدول المنتجة للنفط في تمويل اقتصادها ، وتشمل الاستخدامات، بتعريفها العريض الاستهلاك العام (بما في ذلك الرفاهية والإنفاق) والتنمية محليا وفي الخارج ، (ويشمل الإعانات المقدمة للدول في الخارج) والإنفاق الأمني . كما تشمل هذه الاستخدامات الاستثمارات المالية في الخارج للرصيد المتبقي .

ولهذا فإن الاستخدام الأمثل لهذه العوائد لا يتحقق دون إجراءات مستقلة وجريئة وحاسمة، متوازية مع إجراءات عملية وتطبيق دقيق، والمطلوب كحد أدنى

⁶ علي أحمد عتيقة، الاعتماد المتبادل على جسر النفط) المخاطر والفرص(، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1991، ص19

⁷ هيام خزعل ناشور، العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة 2008/2000 مجلة العلوم الاقتصادية المجلد 02 العدد31مركز دراسات الخليج العربي جامعة البصرة العراق01نوفمبر2012ص9

* الربط بين قرارات خفض الإنتاج وتوزيع نسبه بين الدول النفطية وبين اتفاقات تعاونية شاملة فيما بينها، لتعويض من يتضرر أكثر من سوا في مشاريع الإنمائية والتطويرية، علاوة على تثبيت سياسات توفير تهبط بمخصصات الاستهلاك، وترفع مخصصات الاستثمارات الوطنية.

*توظيف عوائد النفط لتمويل دراسات تقوم عليها جهات وطنية موثوقة، لتطوير الأساليب الراهنة في تكرير النفط الخام وتصنيع منتجات واستهلاكها، تطويرا يخفف تلويث البيئة، ومن الضروري لهذا الغرض ربط كل اتفاقية مع شركة أجنبية لتسويق النفط الخام في البلدان المستهلكة ببنود ملزمة، تستهدف دعم تمويل مشاريع هادفة لإيجاد تقنيات نظيفة لاستخراج النفط واستهلاك.⁸

*إعطاء الأولوية المطلقة في توظيف عوائد النفط للمشاريع الاستثمارية المحلية والإقليمية، وفق الاحتياجات الوطنية والإقليمية، مع تقليص النفقات الباهظة لاستيراد البضائع الاستهلاكية والكمالية، جنبا إلى جنب مع حملات توعية كافية للتأثير على السلوك الشخصي للفرد المستهلك في البلدان النفطية أو ما يسميه مالك بن نبي بالنشر الاجتماعي للخطة حتى نضمن نجاح.

المبحث الثاني: إيرادات سعر البترولية على الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول: أثر إيرادات البترولية على الاقتصاد الجزائري

ويعتبر قانون لمحروقات 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986 و الأمر رقم 86/91 المعدل له من أهم القوانين المنظمة للقطاع خصوصا مع تزامنه والأزمة الاقتصادية آنذاك كما أن القانون رقم 05-07 المتعلق بالمحروقات 2005 ، كان له دور في تحرير قطاع المحروقات وإعادة هيكلة القطاع من الناحية القانونية والمؤسسية، لكن سرعان ما تم تعديله سنة 2006 بموجب الأمر رقم 06-10 وتم التراجع عن الكثير من البنود. وجاء بعد ذلك تعديل سنة . - 2013 بإجراءات جديدة لتحفيز المستثمرين في هذا لمجال خاصة بعد فترة الجمود التي كانت بعد سنة 2006 .

تعتمد الميزانية العامة للدولة على الجباية البترولية كمصدر تمويل أساسي، وتعرف الجباية البترولية على أنها تلك الضرائب البترولية التي تدفع على أساس مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك للدولة. وتضم عدة أصناف من الضرائب وفق

⁸ هيام خزعل ناشور، المرجع السابق.ص10

مراحل مختلفة. إذ هناك ضرائب تفرض في مرحلة الاستكشاف، كضريبة حق الدخول،
ضريبة حق⁹

الإيجار. وهناك ضرائب تفرض في مرحلة الاستغلال، كضريبة حق الدخول في الإنتاج، ضريبة
حق الإيجار في مرحلة الاستغلال، الإتاوة، الضريبة على الدخل. وتختلف نسبتها ومكوناتها من
دولة لأخرى، خاصة بين الدول المستوردة للنفط والدول المنتجة له. فهذه الأخيرة تسعى إلى
فرض ضرائب متعددة لزيادة المداخيل وتعد الجباية البترولية وسيلة لتدخل الدولة في
النشاط النفطي، باعتبار أن الدولة تعمل على اقتطاع ضرائب ورسوم مختلفة على
المؤسسات والشركات التي تعمل في مستويات مختلفة ضمن هذا المجال.¹⁰

يلعب سعر البترول دور هام في التأثير على اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة. كما أن
سعر البترول يتأثر بالعديد من العوامل سواء من جانب الطلب كمعدل النمو الاقتصادي
ودرجة التقدم الصناعي والعوامل الجيوسياسية وعدد السكان بالإضافة إلى المناخ،
الاحتياجات، عمليات البحث والتنقيب

وعن سعر النفط الجزائري في السوق العالمي فقد شهد تذبذبا خلال سنة 2014 ، وبدأ في
الانخفاض مع منتصف السنة، واستمر هذا الانخفاض خلال سنة 2015 مثلما يبينه
الجدول التالي :

⁹ قورنقة وليد ، مفاتيح إدريس ، الشركات النفطية الوطنية وآثرها على السوق النفطية العالمية ، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في
العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة 2010 / 2011 ص 45

¹⁰ شعيب شنوف رمضاني لعلا، الافاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الثورة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة،
المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر،
0807أفريل - العلمي ، ص 10

جدول رقم (01) تطور سعر النفط الجزائري (مزيج صحراء) للفترة- 2020
2000

السنة	الجزائر مزيج الصحراء	السنة	الجزائر مزيج الصحراء
2000	112.897	2011	28.724
2001	111.523	2012	24.718
2002	109.441	2013	24.838
2003	99.615	2014	28.826
2004	52.821	2015	38.328
2005	44.206	2016	54.587
2006	54.204	2017	66.025
2007	71.166	2018	74.664
2008	64.516	2019	98.600
2009	39.183	2020	62.163
2010			80.253

(الدولار/برميل)

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول التقرير oapcco

من خلال الجدول نلاحظ انتعاش أسعار النفط خلال سنتي 2012 و 2013 والى غاية منتصف سنة 2014 أين وصل إلى حدود 112 دولار للبرميل في جوان . 2014 لكن بعد ذلك شهدت سوق المحروقات في العالم تدهورا كبيرا، يرجعه بعض المحللين إلى العوامل التالية:

- التقدم الملاحظ في إنتاج النفط الصخري بأمريكا الشمالية الذي ارتفع بحوالي 4,4 مليون برميل يوميا خلال الفترة(2008-2014) وكذا بعض العوامل الجيوسياسية التي أثرت بشكل كبير على سوق النفط العالمي

- تراجع معدل النمو السنوي في اقتصاديات بعض الدول، وخاصة الدول الأوروبية والصين وهو ما أدى إلى انخفاض في الطلب.

- اتساع الفجوة بين الطلب والعرض، وخاصة أمام إصرار بعض الدول المصدرة على إنتاج نفس الكمية للحفاظ على حصتها في السوق.

-الارتفاع التدريجي في مؤشر سعر صرف الدولار مقابل الأورو والعملات الأخرى.

كما أن الانخفاض المسجل في أسعار النفط أثر بشكل كبير على حجم الاستثمارات للشركات النفطية، وكذا على الدول المصدرة من خلال الانعكاس المسجل على ميزانياتها وعلى مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. في حين كان المستفيد الأكبر هو الدول المستوردة.

لقد أثرت هذه العوامل على سعر النفط الجزائري بشكل واضح، ومن خلال الجدول السابق، نجد أن متوسط سعر النفط الجزائر وصل في نهاية سنة 2014 إلى 99,6 دولار للبرميل. ومع هذا التراجع في قطاع المحروقات، فقد سجلت الجزائر سنة 2014 انتعاشا في النشاط الاقتصادي بمعدل نمو قدره % 3,8 مقارنة ب 2013 أين وصلت إلى % 2,8 كما قدر النمو الحقيقي لإجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات سنة 2013 ب % 7,1 بسبب الأداء الحسن إلى قطاع البناء والأشغال العمومية ونمو قطاع الخدمات. غير أن سنة 2014 شهدت تراجعا ووصلت نسبة النمو خارج المحروقات إلى 5,6%

هذا وقد استمر تذبذب أسعار البترول في سنة 2015 وحتى بداية 2016 وهو ما انعكس بطبيعة الحال على السياسة المالية للحكومة.¹¹

المطلب الثاني: أثر إيرادات البترولية على تمويل الموازنة العامة

أولا : أثر تقلبات أسعار النفط على إيرادات العامة للدولة

تشكل الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة ، وتتوقف وضعيتها على مستوى أسعار النفط وسعر الدولار الأمريكي ، ومع انخفاض أسعار النفط سنة 1986 اضطرت الحكومة الجزائرية إلى مراجعة الميزانية الابتدائية التي وضعت على أساس 24 دولار للبرميل ووضع قانون المالية التكميلي على أساس 14.5 دولار للبرميل والجدول التالي يبين مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية.

¹¹ - مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول حالة الجزائر (2000-2016) للدكتور شليحي طاهر العدد الرابع ص 190

جدول رقم (2): يبين نسبة الإيرادات الكلية في الفترة 2000-2020

السنة	نسبة الإيرادات الكلية	السنة	نسبة الإيرادات الكلية
2000	543.800	2011	488.856
2001	556.0	2012	450.367
2002	527.0	2013	429.650
2003	528.0	2014	606.260
2004	446.0	2015	598.790
2005	452.0	2016	580.630
2006	435.100	2017	556.697
2007	451.300	2018	513.150
2008	456.700	2019	490.740
2009	444.100	2020	484.560
2010	506.9		

القيمة بالمليون دولار

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول التقرير oapeco

بعد الأزمة النفطية خلال التسعينات ومن خلال الجدول يتبين انتعاش أسعار النفط ، إذ وصل متوسط السعر السنوي لعام 2000 م إلى 543.800 مليون دولار ، وبذلك ارتفعت نسبة الأسعار الجباية النفطية في الإيرادات

النفطية إلى % 59 ، وما ارتفاع أسعار النفط سنة 2010 إلى أكثر من

506.9 مليون دولار ، ارتفعت الجباية النفطية 1173 مليار دينار جزائري مسجلة نسبة زيادة قدرها % 109 ، لتصل نسبتها إلى % 74 من مجموع الإيرادات ، إلا أنه تم تسجيل انخفاض طفيف

في قيمة ونسبة مساهمة الجباية النفطية خلال السنتين 2001 و 2002 بسبب

انخفاض أسعار النفط.

ومنذ سنة 2004 أخذت حصيلة الجباية النفطية منحى تصاعدي بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية ، وقيام الدولة بفرض الضريبة على الأرباح الاستثنائية على شركات النفط في حالة ارتفاع أسعار النفط عن 30 دولار ، وعرفت أكبر نسبة لها في سنة

2006 بنسبة مساهمة قدرت بأكثر من % 78 وكل هذا يبين الدور الهام الذي تلعبه أسعار النفط في تحديد توازن الميزانية¹²

ثانيا : أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة

إن تحديد حجم النفقات العامة مسألة هامة ذلك أن ظاهرة عامة تشمل جميع الدول وهي ظاهرة ازدياد النفقات العامة ، ومن بين العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية ، وتعتبر الجباية النفطية من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الجزائر في تغطية نفقاتها ، ويمكن قياسها من خلال معامل التغطية النفطية

والمعرف بأنه النسبة بين النفقات غير المغطاة بالموارد العادية

(الضرائب العادية و الإيرادات الغير الضريبية) والمغطاة بالجباية النفطية إلى مجموع النفقات ، والجدول الموالي يبين تطور النفقات العامة ودور الجباية النفطية في تغطيتها

¹² شعيب شنوف رمضاني لعلاء،الافاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الثورة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر.- 0807أفريل - العلمي ص12

الجدول رقم(3): يبين تطور النفقات العامة ودورالضرائب النفطية في تغطيتها
الوحدة : مليار د ج(2000-2020)

السنوات	الضرائب البترولية	النفقات العامة	معامل التبعية (%)
2000	560.12	961.68	58.24
2001	1173.24	1178.12	65.63
2002	956.39	1321.03	58.43
2003	1007.90	1550.65	61.62
2004	1350.00	1690.20	63.06
2005	1570.70	1891.80	65.51
2006	2352.70	2052.00	64.71
2007	2799.0	2428.50	67.76
2008	2815.6	2541.0	68.21
2009	2856.2	2561.2	67.89
2010	2564.1	2599.2	65.12
2011	2854.2	2846.1	68.25
2012	2952.14	2885.5	69.62
2013	3210.4	2921.4	70.45
2014	3102.4	2541.6	71.21
2015	3288.5	2861.2	73.65
2016	3541.2	3045.1	74.22
2017	3602.8	3201.4	74.00
2018	3741.2	3415.7	75.21
2019	3845.1	3501.4	76.84
2020	3954.3	3865.1	78.41

المصدر: -الجدول مذكرة غربال انور-رزقة سيدي عمر ص48 / -البنك المركزي الدولي

من خلال الجدول أنه منذ سنة 2001 عرفت النفقات نمو مطردا بسبب تطبيق الجزائر لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وكان هذا نتيجة للقدرة التمويلية التي تتمتع بها الجزائر جراء ارتفاع أسعار النفط ، ونلاحظ أن قيمة النفقات عرفت زيادة بنسبة 106 % أما بين سنت 2001 إلى 2006 وارتفع معامل التبعية النفطية إلى مستوياته % 67 في سنة 2006

وبذلك نستنتج أن عامل قدرة الدولة على تغطية النفقات كان له الدور الأساسي في تحديد حجم الإنفاق العام في الجزائر ، الأمر الذي يتأتى من حصيلة الجباية النفطية وبالتالي يتضح

لنا جليا أن أسعار النفط تؤثر بصفة غير مباشرة في حجم الإنفاق العام من خلال توفير الموارد اللازمة لتلك النفقات.¹³

حيث نلاحظ أن من خلال الجدول أن قيمة الضرائب البترولية من سنة 2007 إلى سنة 2015 تميزت بتذبذبات حيث كانت القيم ساعة ترتفع وساعة تنخفض وهذا يكون سببه غالبا من الأزمات التي وقعت خلال تلك المدة كأزمة البنوك سنة 2008 التي كانت فاتحت على أكبر ركود اقتصادي للعقارات مما تسبب في إفلاس أغلب البنوك العالمية وهذا يدل أن الأزمات قد تخلق أو تدمر اقتصاد وذلك واضح في مخرجات الجداول

المبحث الثالث: إيرادات سعر البترولية على الاقتصاد السعودي

المطلب الأول: أثر إيرادات البترولية على الاقتصاد السعودي

إن ذلك لم يمنع صناع السياسة الحكومية في السعودية من تبني تعديلات إضافية في مضمون سياستها للطاقة من خلال:

1- تبني سياسة رسمية منذ منتصف التسعينيات يقضي بضرورة الحفاظ على ما يتراوح بين (1,5-2) مليون برميل يوميا كطاقة إنتاجية فائضة.

2- إقامة مشاريع ومؤسسات تعنى بالبحث والتطوير والإنتاج ومنها مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ومدينة الملك عبد الله للطاقة النووية والمتجددة عام 2010

3- إدخال مصادر الطاقة المتجددة في ضمن ميزان الطاقة، إذ حددت نسبة إسهام الطاقة المتجددة بنسبة (6 - 7) في إجمالي القدرة الكهربائية المركبة عام 2020

4- وقف التنقيب عن آبار جديدة للنفط منذ عام 2008 وذلك لضمان إطالة العمر الافتراضي.

أولا: دور السياسة النفطية في سياسة الطاقة

حققت السعودية نموا مرتفعا على الرغم من صعوبة البيئة العالمية والإقليمية فارتفع أسعار النفط وارتفاع مستويات الإنفاق العام قد مكنا المملكة من تسجيل معدلات نمو مرتفعة على مدار عدة سنوات . واستمر هذا الوضع حتى عام 2014 إذ أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى أكثر من 5,3% بعد أن كان في العام الماضي منخفضا بمقدار 4.5% عام 2013 . وقد تجاوز معدل نمو القطاعات غير النفطية 6% بسهولة لسنوات عديدة قبل عام 2014 على الرغم من ارتباطه في النهاية بالمحرك

¹³ شعيب شنوف رمضاني لعلاء الافاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري نفس المرجع ص12-13

النفطي، وقد سجلت هذه القطاعات حوالي % 6,1 عام . 2014 وظل إنتاج النفط عند قرابة 10ملايين برميل يوميا مدعوما بمجموعة متنوعة من

العوامل الجغرافية السياسية من بينها الدور المهم للمملكة داخل كتكتل منظمة أوبك. وظل معدل التضخم يتراوح بين % 5,4 لسنوات عديدة

وتجدر الإشارة إلى أن الدول مرتفعة الدخل في المنطقة (الدول المصدرة للموارد الهيدروليكية في منطقة الخليج جميعا) على الرغم من نموها بوتيرة سريعة إلا أنها تواجه هي الأخرى مشكلات هيكلية قد تؤدي إلى إعاقة نموها في المستقبل. فمستوى دعم الطاقة في معظم هذه الدول يكون أعلى بكثير من مستواه في الدول النامية بالمنطقة. وعلى الرغم من أنها ما تزال تتمتع بفوائض في مالميتها العامة، فإن ارتفاع مستويات الدعم وفاتورة أجور القطاع العام. وهذا ما يؤدي إلى تحقيق التوازن في موازينها العامة من خلال الارتفاع العالمي في السوق النفطية، وبالنظر إلى التوقعات الحالية لأسعار النفط في العام القادم، فمن المتوقع اختفاء فوائض الموازنة في المملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من ذلك، هناك مقاومة سياسية لإصلاح نظام دعم الطاقة.¹⁴

لقد تضاعف الاقتصاد السعودي في هذا العقد أكثر من ثلاثة أضعاف نتيجة ارتفاع أسعار النفط، ولكن ما يزال الاقتصاد السعودي أسير اقتصاديات النفط فالناتج المحلي الإجمالي السعودي وصل أقصاه، فقد قفز الناتج المحلي الإجمالي من عام 2008 إلى 2014 إلى 476 مليار دولار من هذا العقد، وقد كانت قيمة صادرات السعودية من النفط والبتروكيمياويات تصل إلى 300 مليار دولار، وقيمة بقية الأنشطة الأخرى غير النفطية تصل إلى 167 مليار دولار وهو ينبيء بوجود خلل في القاعدة التنموية الاقتصادية.

مما تقدم فإن الطلب على الطاقة يعد من نوع الطلب المشتق، أي لا مغزى له من دون اعتبار الخدمات التي تسمح الطاقة بتوفيرها، ومن ثم ينبغي أن يكون التركيز في البداية على الخدمات نفسها، أي الإضاءة والحرارة والحركة، وليس على برميل من البنزين، أو متر مكعب من الغاز. وتوفير هذه الخدمات يتطلب في المقام الأول توفر البنية التحتية (مثل المباني والتخطيط الحضري)

وثانيا الأجهزة والمعدات (مثل السيارات وأجهزة التبريد والتدفئة والاضائة) اللازمة لتحويل الطاقة القابلة للاستخدام مثل (الوقود أو الكهرباء) إلى الطاقة المفيدة. وينطوي الأمر على قرارات مستهلكين متعددين. فالقرارات المتعلقة بالبنية التحتية تتخذها الحكومة الوطنية أو الإقليمية، وكذلك مؤسسات القطاع الخاص وشركاته كما يكون اتخاذ القرارات على مستوى

¹⁴ مجلة الاقتصاد الخليجي المدرس ناجي فارس مركز دراسات البصرة والخليج العربي /جامعة البصرة ص192

المنزل أو الآسرة. وبعد توفير هذه البنية التحتية, يجب على المستهلك أن يقرر مستوى كفاءة الأجهزة التي يشتريها, وبعد ذلك فقط يمكن اتخاذ القرارات بشأن وتيرة استخدام المعدات ومستوى القدرة الذي تعمل به.¹⁵

ثانيا: أهمية السياسة النفطية

إن أهمية السياسة النفطية السعودية تتجلى في التركيز على المصلحة المملكة أولا قبل تحقيق أي مصلحة أخرى وبتحقيق مصلحة المملكة تتحقق عدة أهداف أخرى , وهذا يحدث طبيعيا عند اتخاذ أي قرار سياسي أو اقتصادي لقد سارعت المملكة إلى تطبيق سياستين واضحتين تسهمان في جعل التعامل في السوق النفطية أكثر وضوحا بين المنتجين والمستهلكين وهما: تبني النطاق السعر والاقتراح بإنشاء أمانة عامة لمنتهى الطاقة الدولية بالرياض.

وقد تراجعت صادرات النفط الخام السعودية خلال العقد الثاني من القرن الحادي عشر, أي في عام 2014 بواقع % 14,8 مقارنة بعام , 2013 لتحقق 268 مليار دولار

مقارنة ب 315 مليار دولار. وقد تراجعت الصادرات السلعية خلال عام , 2014 بنسبة 9,1 % عند 347 مليار دولار, مقارنة ب 381 مليار دولار لعام 2013 ويفارق 34 مليار دولار , وتستمر بذلك تراجعات صادراتها وللعام الثاني على التوالي لتسجل أدنى قيمة خلال السنوات الثلاث الماضية. ومن جهة أخرى تراجعت صادراتها ل 8 دول من أهم 10 دول مصدر لها, بصدارة الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة , % 18,4 وقد تراجعت الصادرات للصين بنسبة , % 15 كذلك تراجعت الصادرات لليابان بنسبة , % 12,8 وتشكل الدول 10 ما نسبته 71.5 % من إجمالي صادراتها لذلك إن السياسة النفطية تتجلى¹⁶

أهميتها بوضوح على الاقتصاد السعودي على المدنيين المتوسط والبعيد, وتعتبر المصدر والمؤثر الرئيس ي في مسار الطلب العالمي على النفط الخام في العالم نتيجة لسياستها النفطية التي تؤثر على المنتجين والمستهلكين في السوق العالمية.

فعلى الرغم من ما حققته عوائدها النفطية من معدل نمو مركب بلغ % 7,9 للمدة – 2010 (1990) فضلا عن التذبذب في نسبة إسهام العوائد النفطية الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام, وارتفاع نسبتها من % 38,3 عام 1990 إلى % 40,4 عام , 2010 إلا إنها حققت تغيرات تنموية يمكن أن يعتد بها من خلال تنويع هيكل الناتج المحلي الإجمالي¹⁷

¹⁵ بن ساسي نورة ، بن ميلود فتيحة ، التطور التاريخي وأثره على السوق النفطية العالمية ، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة 2011/2010 ص26

¹⁶ مجلة الاقتصاد الخليجي المدرس ناجي فارس مركز دراسات البصرة والخليج العربي /جامعة البصرة ص193-194

¹⁷ نفس المرجع المجلة الاقتصادي الخليجي ص 195

وقد بلغ إجمالي الطلب على النفط في عام 2000 حوالي 2702 م طن وارتفع عام 2010 بحوالي 3606 م طن ، والملاحظ يبين تطور الطلب العالمي على النفط في أن النفط يحتل الصدارة من بين مصادر الطاقة الأخرى الدول الصناعية خلال 2004-2009

المطلب الثاني: أثر إيرادات البترولية على تمويل الموازنة العامة

يعد القطاع العام في السعودية السلطة الرسمية المسيطرة على النشاطات الاقتصادية الرئيسية ولديها اقتصاد قائم على النفط، إذ أن القطاع النفطي يعد من القطاع الرئيسي لتمويل الموازنة العامة في السعودية. لقد تطور الاقتصاد السعودي بوتيرة أبطأ في العام ، 2013 وحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدل نمو سنوي بلغ %3,8 متراجعا من %5,8 في عام 2012 متأثرا إلى حد كبير بالضعف في قطاع النفط وانكماش القطاع النفطي بنسبة 0,6 % في العام . 2013 أما في العام ، 2014 فقد أدت التغيرات في عوامل السوق النفطية دورا أساسيا في النمو الاقتصادي السعودي وعلى الرغم من أن أسعار النفط قد حافظت على استقرارها النسبي في الشهر الأول من العام ، 2014 إلا أننا لا نستبعد التأثير السلبي المحتمل للزيادة التدريجية في حجم العرض النفطي العالمي. وهو ما يؤثر سلبا على المركز المالي للمملكة العربية السعودية وللمرة الأولى منذ العام 2005 تعلن الحكومة السعودية عن التوازن في الموازنة للعام 2014 فقط جاءت مختلفة تماما عن السابقة التي كانت تتسم بتوقع فوائض في الميزانية. ففي ميزانية عام 2014 تتساوى الإيرادات والمصروفات عند مستوى حوالي 228 مليار دولار.

كذلك من المرجح أن تتأثر الإيرادات النفطية التي تمثل حوالي % 90 من إيرادات الدولة بفائض العرض النفطي وحدود مدى أسعار النفط. كذلك يقدر معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2013 بحوالي % 3,8 أي أقل بكثير من نسبة % 5,81 التي حققها عام . 2012 ومن جهة أخرى، فإن الإنفاق في الموازنة السعودية الذي كان قد شهد زيادة حادة على مدى السنوات القليلة الماضية في ظل الربع العربي، سوف يتجه إلى الانخفاض سنة 2014.

أولا : أثر الإيرادات النفطية في الميزانية العامة

تتسم سوق النفط الدولية باضطراب أسعار النفط وكثرة تقلباتها نتيجة لتأثيرها بالعديد من العوامل، وإذا ما عرفنا أن النفط سلعة دولية في مداها، إستراتيجية في أهميتها بالنسبة لدول العالم جميعها، مهما كان مستوى تقدمها، باعتبارها دولا مستهلكة للنفط وان كانت بدرجات

-علوش نسيم، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"، حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، كلية العلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2016

متفاوتة، تقابل مجموعة محدودة من الدول منتجة ومصدرة للنفط . يصبح من البديهي القول ، إن ارتفاع أسعار النفط يكون لصالح الدول المنتجة والمصدرة ، إذ تزداد عوائدها النفطية ، أساس إيراداتها المالية مما يؤثر إيجاباً فيها وفي إعداد الميزانية العامة لديها ، لكن هذا الارتفاع يكون لغير صالح الدول المستهلكة إذ يزيد هذا الارتفاع الأعباء المالية عليها ، مما يؤثر في إعداد الميزانية العامة فيها ، ويكون الوضع معاكساً في حالة انخفاض أسعار النفط ، وما يترتب على ذلك من مخاطر وإشكاليات . و من ثم فإن دول العالم جميعها تواجه خطراً واحداً اسمه (خطر سعر النفط) وترتب على هذا الخطر العديد من المخاطر والإشكاليات عند إعداد الميزانيات العامة لها أو عند اتخاذ القرارات الاقتصادية للدول المصدرة للنفط لاسيما أن التقلبات في أسعار النفط أصبحت ظاهرة متكررة و مثيرة للقلق على المستوى العالمي ، تؤثر في معظم الدول المنتجة و المصدرة للنفط أو التي يعتبر النفط فيها المصدر الرئيسي في تحقيق مواردها المالية بالعملة الأجنبية ولذلك تسعى هذه الدول للبحث عن مصادر للدخل غير النفطي لمواجهة مخاطر انخفاض أسعار النفط الخام العالمية وإشكالياته لذلك إن المملكة تعتمد في ميزانيتها على الإيرادات النفطية بنسبة % 86 وتعرف الموازنة¹⁸

العامة للدولة بأنها (وثيقة رسمية تحتوي على نفقات حكومة دولة ما و إيراداتها ، ضمن

خطة مالية تمكن الحكومة من انجاز القرارات المتعلقة بتفعيل مجمل السياسات التي تقوم الحكومة بتنفيذها تجاه المجتمع الذي تخدمه .) لذلك تسعى السعودية ومن خلال موازنة إيرادات النفط والتي تعتمد عليها في موازنتها العامة إلى العمل على تنويع مصادر الدخل بالاعتماد على واردات السلع

غير النفطية . لذلك نلاحظ من الجدول رقم (1) تقديرات الميزانية العربية السعودية للمدة (2014 - 2007) ومما لا شك فيه أن تتوزع تقديرات الميزانية العامة في السعودية التي تحصل على اغلب الإيرادات من صادرات النفط ، لذلك نلاحظ إن اغلب التقديرات في مختلف السنوات تذهب إلى الدفاع والأمن الوطني ، إذ بلغت 35446 مليون دولار عام 2007 ، وقد كانت نسبتها من إجمالي الإيرادات ، % 33,2 وقد ازدادت إلى 56498 مليون دولار عام 2012.¹⁹

حيث تختلف آثار الإيرادات العامة بحسب اختلاف أنواعها فحصول الدولة على الإيرادات العامة بواسطة الضرائب مثلاً يترتب عليه آثار اقتصادية و اجتماعية معينة.

¹⁸ شعيب شنوف رمضاني لعلاء، الافاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الثورة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 0807أفريل - العلمي ص15

¹⁹ -مجلة الاقتصادي الخليجي المدرس ناجي فارس مركز دراسات البصرة والخليج العربي /جامعة البصرة ص197

من الناحية الاجتماعية تتدخل الدولة بواسطتها لغرض تقليل التفاوت بين الطبقات الاجتماعية وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، أما من الناحية الاقتصادية فهي وسيلة لتغطية النفقات العامة وكذا تحقيق سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية.

يمكن أن ننظر إلى اثر النفقات العامة على الاستهلاك القومي من ثلاث زوايا:

1. الاستهلاك الحكومي : فكلما زادت النفقات الجارية (الاستهلاكية) أدى ذلك إلى ارتفاع في مستوى الاستهلاك القومي.

2. المرتبات والأجور : سواء أكانت مقدمة للمستثمرين في الخدمة أم المتقاعدين وللمرتبات والأجور أيضا اثر ايجابي على الاستهلاك القومي أي تحدث اثر توسيعي بهذا الاستهلاك.

3. الإعانات : ويمكن أن نتناولها في جانبين:

أ. الإعانات التي تقدم إلى الأفراد والفئات الاجتماعية ذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك : مثل إعانات البطالة والضمان الاجتماعي والإعانات المقدمة لذوي الدخل المحدود وهذه عادة ما تسهم بزيادة الاستهلاك القومي.

ب. الإعانات التي تقدم إلى المشاريع والتي تقوم بتقليل تكاليف الإنتاج ومن ثم أسعار المنتجات للمشاريع: هذا ما يسهم حسب قانون الطلب بزيادة الاستهلاك القومي لكن هنا يجب الانتباه إلى مصدر تمويل هذه الإعانات من الإيرادات ، فإذا قام الأفراد بدفع هذه ** الإيرادات من مدخراتهم فهذا يعني أن مستوى استهلاكهم بقي على ما هو عليه والنتيجة تبقى ارتفاعاً في مستوى الاستهلاك القومي ، أما إذ كانت هذه الإيرادات مأخوذة من حصة الاستهلاك الفردي في هذه الحالة سوف يسهم بتقليل مستوى الاستهلاك القومي²⁰

الجدول رقم (4) :الموازنة – تقديرية في السعودية للمدة (2000/2020) (مليون دولار)

القطاعات	تنمية الموارد البشرية	النقل والاتصال	تنمية الموارد الاقتصادية	الصحة والتنمية الاجتماعية	تنمية التجهيزات البنية التحتية	الخدمات البلدية	الدفاع والأمن الوطني
2000	12458	1023	920	1542	654	1021	21466
2001	14567	1245	1023	1948	735	1240	23477
2002	14896	1547	1187	2214	841	1547	24974
2003	16427	1644	1302	2564	949	1864	26538
2004	18417	1842	1845	3832	1023	2015	28956

²⁰ علوش نسيم، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"، حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، كلية العلوم، التجارية، جامعة تلمسان، 2016، ص19

31564	2514	1124	4867	2547	2014	20254	2005
33689	2899	1259	6599	2841	2547	22547	2006
35446	3620	1383	8283	3707	3021	25729	2007
38223	3988	1702	9180	4351	3238	27893	2008
41267	4402	2070	10780	5785	3905	32518	2009
45245	4999	2250	12427	7810	4385	36651	2010
48530	5654	2378	13986	8783	4622	39549	2011
56498	6789	2807	16342	10974	5484	44792	2012
67020	8461	3121	18917	12452	5883	54173	2013
80762	9229	3611	20844	13210	6268	55812	2014
82567	10457	3845	22547	14251	6451	57894	2015
86746	12457	3965	24571	15784	6588	58462	2016
90462	12865	4312	28461	15986	6712	60214	2017
94325	12955	4578	30457	16542	6954	62145	2018
96473	13012	4861	34154	17452	7412	65231	2019
98762	13542	4913	36784	18465	7641	66254	2020

المصدر: - 1- المملكة العربية السعودية, وزارة المالية, تقديرات الميزانية العامة
السعودية 2013

- 2 مؤسسة النقد العربي السعودي (. www. Sama . gov . . sa) .

لذلك نلاحظ من خلال الجدول رقم إن اغلب التقديرات في مختلف السنوات تذهب إلى الدفاع والامن الوطني إذ في العام 2007 بلغت 35446 مليون دولار وقد كانت نسبته من إجمالي الإيرادات . % 33,2 وارتفعت عام 2012 إلى 56489 مليون دولار , وفي عام 2014 بلغ إجمالي حصة الدفاع والامن الوطني من قيمة إجمالي الإيرادات 80762 مليون دولار , وكانت نسبتها من إجمالي الإيرادات ارتفعت إلى , % 35,4 وقد ارتفعت حصة الدفاع والامن الوطني في العامين 2013 و 2014.²¹

أما عام 2014 ارتفعت تقديرات التخصيصات للمؤسسات الافتراضية فبلغت 4100 مليون دولار وكانت قيمة الزيادة في التخصيصات 3826 مليون دولار بين عامي 2007 و 2014. لذا إن الزيادة المستمرة في تخصيصات الميزانية العامة السعودية جاءت نتيجة ارتفاع أسعار النفط مما أدى إلى زيادة الحصة إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة . وقد ترأست السعودية بقية دول العالم في تصدير النفط الخام , وتعد السعودية من الدول الريعية المعتمدة في ميزانيتها على الإيرادات النفطية . إذ أن الإيرادات النفطية معظمها تذهب من

²¹ طارق قويدري "مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة 1998-2014" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة 2016/2015 ص 80

أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية, ولكن ليس في الحالات كلها تحقق العوائد النفطية التنموية الاقتصادية المنشودة في السعودية وباقي الدول الريعانية الأخرى لذلك فإن اعتماد الاقتصاد السعودي على استخراج النفط وتصديره, يجعله ضعيف التنوع, ويعرضه لمخاطر الاعتماد على مصدر رئيس للدخل. فإن تجنب هذه المخاطر لا يكون إلا بزيادة درجة التنوع الاقتصادي علماً أن الإيرادات النفطية المتقلبة المتصرفة بأنها عماد الموازنة العامة للدولة, وركيزة الصادرات السلعية, ومحرك النشاط الاقتصادي, يؤدي إلى عدم استقرار في أداء الاقتصاد بأكمله.²²

ثانياً : أثر الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة

إن الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للإيرادات الحكومية, وممول أساس لخطط التنمية, يولد مخاطر على الاقتصاد الوطني لأن أسعار النفط إيراداته تتحد عالمياً ومن ثم لا يمكن أن يرتهن أداء الاقتصاد لعوامل خارجية. والنفط مورد اقتصادي ناضب واستخراجه استنزاف

لمخزونه, مع أسعار النفط العالمية المتقلبة, ومن ثم فإن إيرادات المملكة من الصادرات النفطية غير مستقرة, إذ أن أداء الاقتصاد عموماً مرهون بأداء القطاع النفطي المتقلب. أما في الصادرات والإيرادات الحكومية وقوة العمل, فالتغيرات طفيفة وغير جوهرية. أما في جملة المتغيرات, فحصل تنوع نتيجة لتأثير التنوع الملحوظ في متغير الناتج والجدول التالي يوضح الموازنة الفعلية في السعودية التي تتكون من الصادرات النفطية وغير النفطية للمدة (2014 - 2007) وكما يأتي : فمن ملاحظة الجدول يلاحظ أن الإيرادات النفطية بلغت 149916 مليون دولار عام . 2007 أما عام 2012 فكانت حصة الموازنة السعودية من الإيرادات النفطية بلغ 305285 مليون دولار مقابل 243559 مليون دولار عام , 2014 وقد كانت قيمة الانخفاض بين عامي 2012 و 2014 بلغت 61726 مليون دولار, وبنسبة انخفاض % 7,9 بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية.

أما الإيرادات الأخرى غير النفطية فكانت تبلغ 21498 مليون دولار عام , 2007 بينما عام 2014 فقد ارتفعت إلى 301605 مليون دولار. وقد كانت نسبة الإيرادات النفطية

من إجمالي الإيرادات % 87,4 في عام , 2007 أما الإيرادات الأخرى فكانت نسبتها من²³

إجمالي الإيرادات % 12,5 عام . 2014 وقد كانت نسبة إجمالي الإيرادات من الإيرادات

²²-مجلة الاقتصادية الخليجية المدرس ناجي فارس مركز دراسات البصرة والخليج العربي /جامعة البصرةص198-199

²³مجلة الاقتصادية الخليجية المدرس ناجي فارس مركز دراسات البصرة والخليج العربي /جامعة البصرةص200

النفطية %87,4 في عام . 2014 إن سبب اعتماد إجمالي الإيرادات السعودية على الإيرادات النفطية جاءت نتيجة لزيادة أسعار النفط المصدر . -

الجدول رقم (5):الموازنة الفعلية في السعودية للمدة (2020-2000) (مليون دولار)

البيان	الإيرادات النفطية	إيرادات أخرى	إجمالي الإيرادات	المصرفات الجارية	المصرفات الرأس مالية	إجمالي المصرفات	الفائض أو العجز الفعلي
2000	98562	10254	108807	41576	12475	54051	12478
2001	100456	12347	112803	46789	14996	61785	13468
2002	106325	15427	121752	48761	15479	64240	20164
2003	124578	16989	142702	52147	20145	72292	25467
2004	128567	18124	146691	56784	24687	81471	32014
2005	130457	17465	147922	64574	29734	94308	35468
2006	138965	20134	159099	79412	30504	109916	38497
2007	149916	21498	171413	92586	31746	124333	47081
2008	262236	31366	293598	103690	34995	138685	154913
2009	115845	20103	135949	111092	47957	159049	231000
2010	178737	19027	197764	121345	53025	174369	23395
2011	275829	22249	298078	146800	73653	220453	77625
2012	305285	27355	332639	16100	69781	232881	99758
2013	276012	32351	308363	177079	83191	260270	48093
2014	243559	301605	278498	197242	98732	295974	17476
2015	256471	200145	456616	203147	100457	303604	46132
2016	278432	310247	588679	221045	120458	341530	56138
2017	285469	351478	636947	230147	130658	360805	87491
2018	298689	364122	662811	354798	154789	509587	658741
2019	302147	385476	687623	364789	189632	554421	921457
2020	354254	402768	757022	387964	194562	582526	100245

المصدر: - 1-المملكة العربية السعودية، وزارة المالية، الإيرادات والمصرفات السعودية 2013،

2- مؤسسة النقد العربي السعودي (. www. Sama . gov . . sa .)

إذ بلغ سعر برميل النفط الخام في الأسواق العالمية أكثر من 120 دولار للبرميل الواحد من النفط. أما في عام 2014 بدأت أسعار النفط تنخفض حتى بلغ سعر البرميل 37 دولار. لذلك يمكن القول في ضمن هذه البيانات إن أهمية الميزانية النفطية التي تحصل عليها

السعودية من تصدير النفط الخام هي التي تغطي الميزانية العامة للدولة, ومما يمكن القول إن الاقتصاد السعودي من الاقتصاديات الريعية المعتمدة على واردات النفط. من هنا تولدت القناعة بضرورة تنويع مصادر الدخل, وعدم الاعتماد على النفط, لضمان أداء مستقر للاقتصاد, وتحقيق تنمية مستدامة.²⁴

ثالثا : أهمية الميزان التجاري في الميزانية العامة

يمثل الميزان التجاري الفرق بين قيمة الواردات وقيمة الصادرات خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة. فإذا رجحت كفة الصادرات على كفة الواردات قيل إن الميزان التجاري ملائم أو موافق, وإذا رجحت كفة الواردات على كفة الصادرات قيل إن الميزان التجاري غير ملائم أو غير موافق. لذلك تنبع أهمية مصادر الطاقة بشكل عام والنفط بشكل خاص في كونها المحرك الأساسي والأكبر للنشاط الاقتصادي في أي دولة. فالنفط يُعتبر مصدر دخل وحيد يعتمد عليه في أغلب الدول, إذ أعتمد أغلب الدول على إيرادات النفط بشكل مباشر كما في المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي وتعمل المملكة العربية السعودية منذ مدة طويلة على تنويع مصادر دخلها الوطني من خلال مصادر عدة. ومن هذه المصادر المهمة في الدخل الوطني التصدير كقطاع فاعل ومنتامي, وتكمن أهميّة هذا القطاع في قدرته الواسعة على إيجاد فرص عمل جديدة وجذب المزيد من الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي على السواء و من ثم تحقيق نمو متوازن.²⁵

حيث للميزانية العامة مجموعة من الخصائص نذكر منها التالي:

- هي تقدير أرقام مبالغ كل النفقات والإيرادات العامة للسنة المقبلة حيث إنها بيان مفصل عن النفقات العامة بما يقابله من إيرادات لتغطيتها فهي تستند إلى عنصر التوقع
- الميزانية العامة هي وثيقة مالية تعدها السلطة التنفيذية وتجزئها السلطة التشريعية بموجب القانون **

-تعد الميزانية- عادة -لتنفيذها خلال سنة مالية مقبلة وهو ما يميزها عن الحساب الختامي *compte final* للسنة المنصرمة

ولغرض الوقوف على التجارة الخارجية السعودية (الصادرات, والواردات, وحجم التبادل التجاري) وأهمية الفائض في الميزان التجاري, يمكن ملاحظة بيانات الجدول رقم الأتي :

²⁴ غربال محمد أنور و رزقة سيدي عمر ، تأثير تذبذب أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة ،دراسة حالة الجزائر والكويت ، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة 2010-2011ص54

²⁵ مجلة الاقتصادي الخليجي المدرس ناجي فارس مركز دراسات البصرة والخليج العربي /جامعة البصرةص201
** د محمد الصغير بعلي- د يسري أبو العلاء-المالية العامة -دار العلوم للنشر والتوزيع ص92

الجدول رقم 6) :إجمالي الصادرات والواردات وحجم التبادل التجاري
والميزان التجاري في السعودية للمدة(2000-2020) (مليون دولار)

البيان	الصادرات النفطية	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	حجم تبادل التجاري	الميزان التجاري
2000	102457	102465	50462	120456	90214
2001	105623	99031	55124	156432	99564
2002	112562	112014	64147	200147	100234
2003	132056	120465	66584	225634	112043
2004	156238	164570	70124	253464	120145
2005	132056	201341	75421	310240	135840
2006	149876	223568	80942	330214	143017
2007	179390	233174	90157	323331	198328
2008	247097	313462	115134	428596	96752
2009	144249	192296	95544	358006	144280
2010	184421	251143	106863	496285	233113
2011	289518	364699	131586	543994	232808
2012	307119	388401	155593	544028	207718
2013	284906	375873	168155	515727	170765
2014	264207	343246	172481	501465	154678
2015	274562	332014	150467	540125	230568
2016	295764	356471	194214	531021	250164
2017	321045	326575	184652	559761	241056
2018	356279	364158	200154	562014	235410
2019	365798	367984	198564	500134	265478
2020	399657	389564	190046	521647	278546

المصدر : - 1-صندوق النقد العربي, الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية, التجارة الخارجية 2020, ص 14 - 15

-2-صندوق النقد العربي, الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية, 2015, ص .

448- 381

لقد طورت العربية السعودية من سياساتها النفطية التي تعد من أهم السياسات الاقتصادية ويحسب ما يبين الجدول رقم(3) من صادرات وواردات وحجم تبادل والميزان التجاري . لذا إن اغلب الصادرات السعودية من النفط الخام .فقد بلغت نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات % 76,9 عام , 2007 وقد ارتفعت هذه

النسبة إلى % 84,8 عام , 2014 أي بنسبة زيادة الصادرات النفطية من إجمالي

الصادرات % 7,9 بين العامين. أما نسبة إجمالي الواردات م إجمالي الصادرات عام 2007 فقد بلغت % 38,7 مقابل زيادة نسبة إجمالي الواردات من إجمالي الصادرات بلغت 50,3 % عام 2014 علما أن قيمة إجمالي الصادرات 343,246 مليون دولار مقابل 172,481 مليون دولار إجمالي قيمة

الواردات عام . 2014 هذا وقد ارتفعت قيمة الميزان التجاري من 143,017 مليون دولار عام 2007 مقابل 170,765 مليون دولار عام. 2014 .

أما الميزان التجاري السعودي , هو يشمل (الصادرات – والواردات) خلال مدة البحث في الجدول رقم 3, فقد ارتفع من 143,017 مليون دولار عام 2007 مقابل 170,765 مليون دولار عام , 2014 أي بزيادة بين العامين بلغت 27,748 مليون دولار , مقابل نسبة مليون دولار عام , 2014 أي بزيادة بين العامين بلغت 27,748 مليون دولار , مقابل نسبة التجاري فقد بلغت 143,92 مليون دولار , وقد كانت نسبة إجمالي الصادرات النفطية من حجم التبادل التجاري % 55,48 عام . 2007 وقد ارتفعت قيمة إجمالي الصادرات النفطية السعودية من حجم التبادل التجاري إلى 251,52 مليون دولار وبنسبة زيادة الصادرات النفطية من التبادل التجاري % 51,23 عام . 2014 إن اعتماد الاقتصاد

السعودي على الصادرات النفطية في التجارة الخارجية يعني ذلك إن هذا الاقتصاد من الاقتصاديات الريعية المعتمدة على النفط في تمويل الميزانية العامة للدولة . إن أعلى قيمة للصادرات النفطية بلغت 307,119 مليون دولار , وقد كانت أعلى قيمة إجمالي الصادرات والتي بلغت 388,401 مليون دولار عام . 2012 لقد كان سبب ارتفاع قيمة هذه الصادرات نتيجة الارتفاع الحاصل في أسعار النفط العالمي . وأما أعلى قيمة

إجمالي للواردات كانت 172,481 مليون دولار عام , 2014 نتيجة انخفاض الأسعار

مما أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية . ومن خلال بيانات الجدول يلحظ هناك زيادة مستمرة في التجارة الخارجية السعودية وبالأخص في الصادرات والميزان التجاري , جاءت هذه الزيادة نتيجة زيادة صادرات النفط السعودي ولكن هناك تذبذب في أسعار السوق النفطية العالمية بين الارتفاع في المرحلة الماضية , والانخفاض المستمر في المرحلة الحالية . وقد انعكس ما تحقق من فائض إيرادات الموازنة في السنوات الأخيرة على تسخير المملكة لتلك الفوائض لتخفيض الدين العام . وتعد قطاعات البناء والتشييد²⁶

²⁶ مجلة الاقتصاد الخليجي المدرس ناجي فارس مركز دراسات البصرة والخليج العربي / جامعة البصرة ص 202

,والصناعة ,والكهرباء والغاز والمياه من أهم القطاعات الإنتاجية المحركة للنشاط الاقتصادي بعد قطاع النفط خلال السنوات الأخيرة . وفيما يتعلق بالقطاعات الخدمية كانت القطاعات المحركة والعقارات وخدمات الأعمال . أسهم القطاع الخاص بدور فاعل في دفع مسيرة النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل عموميات عن السوق البترولي وعن تاريخه وأيضا عن تأثير الذي يحدثه في سوق الاسهم والسعر وعن مدى تأثيره المباشر أو الغير مباشر في الاقتصاد القائم على الثروة النفطية والسلع الخاصة أو المشتقة منه حيث مر النفط وأسعاره بعدة تطورات جعلت لهذا الأخير عدة أنواع حسب تكلفة الإنتاج، نوعية النفط وكذلك مناطق الإنتاج والتصدير.

يتحدد سعر النفط ويتأثر بالعديد من العوامل والتي لعل أهمها عوامل السوق التي تؤثر عليها عوامل أخرى حيث تتميز السوق النفطية بالعديد من الخصائص التي تجعلها تحتل مكانة هامة على الصعيد الدولي والعالمي

الفصل الثاني: دور الإيرادات النفطية في الاقتصاد الجزائري والسعودي (أثره على الناتج المحلي الإجمالي)

مقدمة:

وفي فصلنا هذا سنتخصص بالإيرادات النفطية حيث سنرى مدى تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي والذي سيكون أكثر وضوحاً في فصلنا هذا حيث سنتطرق إلى الدراسات التطبيقية باستعانة بمعلومات الاقتصاد النفطي من كل من المنظمة العالمية للنفط أوبك وصندوق النقد الدولي ومخرجاتهم التي حصلنا عليها بواسطة برنامج EVEIWS. ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: أثر الإيرادات على الناتج المحلي الإجمالي

المبحث الثاني: مقارنة تطبيقية بين الجزائر والسعودية

المبحث الأول: أثر الإيرادات على الناتج المحلي الإجمالي

الطلب الأول: أثر الإيرادات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

لا يزال الاقتصاد الجزائري يهيمن عليه قطاع النفط والغاز، الذي يشكل 19% من إجمالي الناتج المحلي، و93% من صادرات المنتجات، و38% من إيرادات الموازنة بين عامي 2016 و2021. وعلى الرغم من أن الركود الناجم عن جائحة كورونا أدى إلى تفاقم تحديات النمو، فإن الارتفاع اللاحق في أسعار الهيدروكربونات نتيجة للتعافي العالمي من الجائحة والحرب في أوكرانيا أدى إلى ارتفاع كبير في عائدات الجزائر من الصادرات وفي إيرادات الموازنة. غير أنه على مدى الخمسة عشر عاماً الماضية، أسهم تراجع الاستثمارات في ركود إنتاج النفط والغاز الطبيعي، في حين أدى ارتفاع الاستهلاك المحلي إلى انخفاض أكثر حدة في حجم الصادرات.

وبعد الانكماش بنسبة 5.1% في عام 2020، انتعش إجمالي الناتج المحلي للجزائر بنسبة 3.5% في عام 2021، مدعوماً بزيادة قوية في إنتاج النفط والغاز. وتحسن عجز الموازنة الكلي في عام 2021 من 12% إلى 7.2% من إجمالي الناتج المحلي، مدفوعاً بارتفاع إيرادات الهيدروكربونات، واسترداد الإيرادات الضريبية، وزيادة أرباح بنك الجزائر، إلى جانب زيادة متوسطة في الإنفاق العام. وسمحت الزيادة الكبيرة في الصادرات، مدفوعة بارتفاع أسعار الهيدروكربونات، وتراجع انتعاش الواردات بانكماش عجز الحساب الجاري من 14.1% إلى 2.9% من إجمالي الناتج المحلي في 2021. وبنهاية عام 2021، زادت الاحتياطيات الدولية بمقدار 5 مليارات دولار لتصل إلى 46.5 مليار دولار في يوليو/تموز 2022. ومنذ منتصف²⁷

عام 2021، وصل التضخم إلى مستويات مرتفعة، مدعوماً بشكل رئيسي بمكونه الغذائي الذي تجاوز 10% في يوليو/جويلية 2021 و17% في

يونيو/جوان 2022. ويتسبب تضخم أسعار المواد الغذائية في إلحاق الضرر بالجزائريين من الفئات الأكثر احتياجاً نظراً لأن الغذاء يشكل أكثر من نصف إنفاق الأسر التي تنتمي لأقل 40% دخلاً من السكان.

وفي العقدين الماضيين، أتاحت طفرة الهيدروكربونات للجزائر تحقيق تقدم في التنمية الاقتصادية والبشرية. وكادت البلاد أن تسد ديونها متعددة الأطراف في عام 2008، كما أنها استثمرت في مشروعات البنية التحتية دعماً للنمو الاقتصادي، وقامت بتطبيق سياسات اجتماعية لإعادة توزيع الثروة كان من شأنها التخفيف من حدة الفقر وأسفرت عن تحسينات

²⁷ -البنك الدولي <http://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview>

كبيرة في مؤشرات التنمية البشرية. ومع ذلك، لا يزال من الممكن تحسين جودة التعليم، مع بقاء قيمة مؤشر رأس المال البشري لمجموعة البنك الدولي لعام 2020 الخاص بالجزائر دون تغيير نسبياً عند 0.53 منذ عام 2010. وعلى الرغم من أن هذا المعدل أعلى من المتوسط في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، فإنه يقل عن المتوسط الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي.

وستحتاج الجزائر، شأنها شأن البلدان الأخرى المصدرة للنفط في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعاً لزيادة فرص العمل، وهو أمر غاية في الأهمية بالنظر لتزايد نسبة الشباب بين سكانها. ومنذ عام 2020، اتخذت الحكومة خطوات لتعزيز الاستثمار الأجنبي والمحلي من خلال إصدار قانون جديد للهيدروكربونات، ورفع القيود على الملكية الأجنبية للشركات المحلية جزئياً، واعتماد قانون

2021 نموذج التحول إلى النمو وإحداث فرص الشغل بقيادة القطاع

الخاص أولوية إنمائية. وتحقيق ذلك على وجه الخصوص من خلال ترشيد الإنفاق العام، وتخفيض الواردات، وتعزيز الصادرات غير الهيدروكربونية، وإدخال تحسينات كبيرة على بيئة الأعمال، بما في ذلك من خلال إصلاح البنوك العامة والمؤسسات المملوكة للدولة.²⁸

جدول رقم (7): يوضح تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 2000(2020//)

السنوات	سعر النفط (دولار للبرميل)	قيمة (الناتج الداخلي الإجمالي) مليار دج	قيمة (الناتج الداخلي الإجمالي) مليار دولار
2000	17.48	3238.2	48.6
2001	27.60	4123.5	54.8
2002	23.12	4227.1	54.7
2003	24.36	4521.8	56.8
2004	28.10	5221.8	67.2
2005	36.05	6135.9	85.8
2006	50.64	7544.0	102.5
2007	61.08	8460.5	116.5
2008	69.08	9374.2	135.09
2009	70.5	9545	140.2

²⁸ -البنك الدولي <http://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview>

142.6	9765.2	72.4	2010
148.5	10452.1	74.3	2011
155.3	10862.4	78.4	2012
160.4	11235.6	80.2	2013
170.5	11564.02	852.4	2014
177.54	12045.1	88.23	2015
182.1	12354.7	90.1	2016
195.12	12547.01	92.14	2017
201.4	12854.14	95.3	2018
230.4	13014.55	95.14	2019
254.33	13421.54	100.5	2020

المصدر :- المصدر : مذكرة غربال أنور-رزقة سيدي عمر ص44 /- البنك الدولي المركزي

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بوضوح شدة التأثير الذي تمثله أسعار النفط على نمو الناتج الداخلي الإجمالي، مما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين تطورات الناتج وتطورات أسعار النفط، و الواضح في الجدول هو أن أصل عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي بشكل عام و النمو الناتج الداخلي الإجمالي بشكل خاص يرجع إلى عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط في الأسواق النفطية

، ولما كانت حصة الجزائر من الصادرات النفطية محددة من طرف منظمة الأوبك فإن أثر الأسعار سيظهر بقوة على حصيلة الصادرات ما دامت الدولة غير قادرة على طرح كميات إضافية لتعويض القيمة الناتجة عن انخفاض الأسعار، ومنه على حصيلة قطاع المحروقات وبالتالي على القيمة النهائية

للناتج الإجمالي ' وللإشارة فقد بلغ متوسط إسهام الصادرات في الناتج الداخلي % 30.18 خلال الفترة 2016-2000، مما يعني أن حوالي 30.18% من الناتج الداخلي الإجمالي مصدره الإنفاق الأجنبي على السلع والخدمات المحلية ، وعليه فإن اضطرابات الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية (التي تتكون أساسا من المحروقات) تنعكس على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني ، فينتعش بزيادته وينكمش بتراجعه ، وتراوحت نسبة مساهمة الصادرات في الناتج الداخلي الإجمالي ما بين % 12.39 و 46.89 % وعرفت هذه النسبة معدلات مرتفعة خلال الفترة المدروسة وذلك بسبب ارتفاع حصيلة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار النفط ،²⁹

²⁹ - غربال محمد أنور و رزقة سيدي عمر ، تأثير تذبذب أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة ،دراسة حالة الجزائر والكويت ، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة 2010-2011ص44

المطلب الثاني: أثر الإيرادات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي في السعودية

نجحت المملكة العربية السعودية في التعامل مع جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19)، وهي في وضع موثوق يمكنها من تجاوز المخاطر الناجمة عن الحرب في أوكرانيا وتشديد السياسة النقدية في الاقتصاديات المتقدمة. تشهد الأنشطة الاقتصادية انتعاشاً قوياً مدعوماً بارتفاع أسعار النفط والإصلاحات التي تم إطلاقها في ظل "رؤية السعودية 2030". سيساعد التزام السلطات بالانضباط المالي على زيادة تعزيز الاستدامة المالية والخارجية وتجنب التقلبات الدورية، كما ستساعد الإصلاحات الهيكلية المخطط لها على تحقيق تعافٍ قوي و شامل وصديق للبيئة.

يشهد اقتصاد المملكة انتعاشاً قوياً بعد الركود الناجم عن الجائحة. وساعد على تحقيق هذا التعافي دعم السيولة والدعم المقدم من المالية العامة، وزخم الإصلاحات، وارتفاع أسعار النفط وزيادة إنتاجه. ونتيجة لمعدلات التطعيم المرتفعة وقصر مدة انتشار فيروس أوميكرون المتحور من كوفيد 19، تم رفع الإجراءات الاحترازية عن الحركة المحلية والسفر الدولي. حقق الاقتصاد معدل نمو قوي بلغ 3,2% في عام 2021، مدفوعاً في الأساس بتعافي قطاع التصنيع غير النفطي وقطاع التجزئة (بما في ذلك التجارة الإلكترونية) والقطاع التجاري. ورغم زيادة مشاركة المواطنين في القوى العاملة وما حققه ذلك من تعويض عن مغادرة الوافدين، انخفض معدل البطالة بين السعوديين ليصل إلى 11%، أي بتراجع قدره 1,6 نقطة مئوية عن عام 2020، نتيجة ارتفاع معدلات توظيف المواطنين السعوديين وبخاصة المرأة في القطاع الخاص.

لازالت معدلات التضخم محتواه، على الرغم من بعض الدلائل على ظهور بعض الضغوط التضخمية. فقد بلغ متوسط التضخم 3,1% في عام

2021 وظل منخفضاً منذ منتصف العام، حيث تلاشى تأثير سنة الأساس

المتعلق بارتفاع ضريبة القيمة المضافة في منتصف عام 2020، ويأتي ذلك بالرغم من بعض الضغوط الناجمة عن ارتفاع أسعار الغذاء والبنزين، وهو ما أدى إلى تحديد سقف لأسعار البنزين المحلية في يوليو 2021. وما يفسر بقاء التضخم منخفضاً عند مستوى 2,3% (على أساس سنوي) في إبريل 2022 هو محدودية انعكاس أسعار الأغذية والسلع الأولية في الأسواق العالمية على الأسعار المحلية، نظراً لتحديد بعض الأسقف السعرية ودعم الأسعار، إلى جانب انخفاض الإيجارات، التي تمثل أكثر من 20% من سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك. ومع ذلك، يشير تضخم أسعار الجملة الذي وصل إلى مستوى برقمين، وتساعد

أسعار السلع الأولية، وارتفاع تكاليف الشحن/الخدمات اللوجستية إلى ارتفاع التضخم في الفترة القادمة.

تحسن الحساب الجاري نتيجة ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج النفطي، فقد حقق فائضاً قدره 5,3% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2021، بعد أن سجل عجزاً قدره 3,2% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020، حيث تجاوزت الصادرات القوية المدفوعة بالنفط الواردات المتنامية والتدفقات الخارجة الكبيرة من تحويلات العاملين. وتراجعت الاحتياطات الأجنبية إلا أنها ظلت عند مستويات مريحة جداً.³⁰

-آفاق الاقتصاد- نظرة إيجابية مع مخاطر متوازنة:

التداعيات المباشرة للحرب في أوكرانيا على المملكة لا تُذكر. فتأثير الحرب يُبقي أسعار النفط في مستوى مرتفع يفوق كثيراً التنبؤات السابقة للمدى المتوسط، مما سيعزز هوامش الأمان المالية والخارجية في المملكة. وتؤدي محدودية الروابط المباشرة مع روسيا وأوكرانيا على الصعيدين التجاري والمالي، ومن ذلك الانكشاف الضئيل من خلال صندوق الثروة السيادية السعودي، إلى تقليص الأثر على الاقتصاد السعودي بدرجة أكبر.

الآفاق الاقتصادية للمملكة إيجابية في المدى القريب والمتوسط مع استمرار انتعاش معدلات النمو، و احتواء التضخم، وتعزيز قوة المركز الخارجي. وفي ظل تزايد إنتاج النفط وفقاً للجدول الزمني الذي حددته أوبك+ لاستعادة مستوى الإنتاج والزخم المستمد من استمرار جدول الأعمال الإصلاحية الطموح في ظل "رؤية المملكة 2030"، من المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي الكلي بمقدار 7,6% في عام 2022 على الرغم من تشديد السياسة النقدية المتوقع على مدار الأشهر القليلة القادمة وضبط أوضاع المالية العامة على مستوى الحكومة المركزية في الفترة المقبلة. وسيزداد النمو غير النفطي إلى 4,2% في عام 2022 قبل أن يعود إلى مستواه الممكن على المدى المتوسط مع سد فجوة الناتج واستمرار تحقيق عوائد من المشروعات الاستثمارية والإصلاحات. وسوف يتسارع معدل التضخم الكلي في النصف الثاني من عام 2022 ولكنه سيظل تحت السيطرة عند مستوى 2,8% في المتوسط في عام 2022، إذ أن ارتفاع سعر صرف الدولار المستمر، والأسقف المحددة لأسعار البنزين، ودعم أسعار القمح، واستمرار الركود في سوق العمل تساعد جميعها على احتواء الضغط الناجم عن صدمات سلاسل الإمداد. وسوف يزداد فائض الحساب الجاري ليصل إلى 17,4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022، وهو مستوى لم يُسجَل منذ عام 2013، في

³⁰ البنك الدولي المركزي

منظمة أوبك <http://opecdbsys.opecorg.org>

حين من المتوقع أن تستقر الاحتياطات عند مستوى يقارب 28 شهراً من الواردات على المدى المتوسط.

تحيط بالآفاق الاقتصادية احتمالات متوازنة. فعلى الصعيد الإيجابي، يمكن أن يؤدي تحقيق مكاسب من التنفيذ الناجح الاستراتيجية الوطنية للاستثمار وإصلاحات سوق العمل، أو إجراء زيادات أكبر في إنتاج النفط، إلى مزيد من التحسن في هذه الآفاق الاقتصادية. وعلى الصعيد السلبي، تنبع المخاطر الأساسية من إنفاق عائدات النفط الاستثنائية والانحراف عن المسار المحدد في جدول أعمال الإصلاحات، والضغوط التضخمية الناجمة عن ارتفاع

أسعار الغذاء، وظهور موجة أخرى من فيروس كوفيد 19 (محلياً أو في الخارج)، وانخفاض أسعار النفط بسبب انخفاض النشاط العالمي إذا استمرت آثار الحرب في أوكرانيا، وحدوث تباطؤ اقتصادي مفاجئ في الصين.

سيفوق أداء المالية العامة في 2022 توقعات الميزانية. من المتوقع أن يؤدي انحسار آثار الجائحة وارتفاع أسعار النفط وزيادة قوة الاقتصاد إلى تحسن كبير في مركز المالية العامة في 2022. ويتوقع خبراء الصندوق تحقيق فائض يبلغ 5,6% من إجمالي الناتج المحلي هذا العام (مقابل 2,5% في الميزانية)، حتى بعد الأخذ بعين الاعتبار توصيات الخبراء بشأن الموارد الإضافية لدعم المواد الغذائية ورصد مزيد من المخصصات لشبكات الأمان الاجتماعي الموجهة للمستحقين والتي ستعود بالمنفعة على الفئات المتضررة. وسوف تتراجع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي على مستوى الحكومة المركزية إلى 24,2%، في حين ستتحسن نسبة صافي الأصول المالية إلى إجمالي الناتج المحلي للحكومة المركزية لتبلغ -8,7%، مقابل -17,7% في 2021.

ينبغي أن تركز سياسة المالية العامة على إدارة المكاسب من ارتفاع الإيرادات النفطية بشكل مستدام، مع مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة من خلال تنفيذ مبادرات التحول المعتمدة³¹.

وتفترض توقعات خبراء الصندوق أن معظم التصحيح غير المرتبط بالنفط سيعتمد على تخفيض النفقات بما يعكس الإلغاء التدريجي للتدابير المرتبطة بالجائحة، وتقليص النفقات الرأسمالية نتيجة الانتهاء من تنفيذ بعض المشروعات، ومكاسب الكفاءة الناتجة عن الاستخدام الكامل لمنصة "اعتماد" الإلكترونية، وخطط الحكومة لترشيد فاتورة الأجور.

على المدى المتوسط، ستظل جهود ضبط أوضاع المالية العامة ضرورية

³¹ صندوق النقد العربي، الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، التجارة الخارجية،

لزيادة هوامش الأمان مع السماح بالإنفاق الذي يظل مستداما مع اختلاف مستويات أسعار النفط. ويتعين أن تُبنى زيادة ضبط أوضاع المالية العامة على الإصلاحات التي بدأ تنفيذها بالفعل:

زيادة الإيرادات غير النفطية يظل مطلباً مهماً:

فقد بُدِئت جهود كبيرة على مدار الأربع سنوات الماضية حيث ارتفعت الإيرادات غير النفطية بمقدار الضعف وبلغت 12,8% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. ومع هذا، تظل هذه النسبة أقل بكثير من متوسط مجموعة العشرين، ويتعين تحصيل مزيد من الإيرادات غير النفطية. وتوصي البعثة بالإبقاء على معدل ضريبة القيمة المضافة الجديد - الذي ارتفع بمقدار ثلاثة أضعاف أثناء جائحة كوفيد-19 - وتوسيع إمكانات زيادة الإيرادات المحتملة. مع أهمية تنفيذ استراتيجية متكاملة لإدارة الإيرادات تحسب تكاليف مبادرات زيادة الإيرادات.

إصلاحات أسعار الطاقة :

رحبت البعثة بالتقدم في إصلاحات أسعار الطاقة التي أدت إلى خفض مستويات الدعم بمقدار النصف في الفترة بين 2010 و2020. ومع هذا، لا تزال هذه المستويات مرتفعة، وفي ظل الارتفاع الكبير في أسعار النفط فإن المجال متاح لرفع الحد الأقصى لأسعار البنزين والنظر في زيادة أسعار منتجات الوقود الأخرى بقدر أكبر مما كان مخططاً له. وينبغي تخصيص جزء من المدخرات التي تحققت بفضل هذه الزيادات لتوسيع البرامج الاجتماعية الموجهة بدقة للمستحقين - بما فيها برنامج "ضمان" و"حساب المواطن" - في حين تواصل الحكومة سعيها لإصلاح نظام الضمان الاجتماعي بهدف إنشاء سجل اجتماعي موحد والسماح بالتحول إلى نظام شبكة الأمان الاجتماعي المبني على أساس الاحتياج.

ترحب البعثة بالتزام المملكة بالحفاظ على استدامة المالية العامة وبالجهود

المبذولة لتجنب مسايرة اتجاهات الدورة الاقتصادية بوضع سقف للإنفاق لا

يتأثر بتقلبات أسعار النفط . ومن أجل تقديم دعم أفضل لهذه الجهود وللإصلاحات التي حققها "برنامج الاستدامة المالية"، توصي البعثة بوضع قاعدة للنفقات تقوم على ركيزة

طويلة المدى للمالية العامة تساعد المملكة العربية السعودية على نحو أفضل في تحقيق أهدافها للنمو والاستقرار. ويتعين دعم هذه الإصلاحات من خلال: 32.

بذل مزيد من الجهود لتوسيع نطاق تغطية القطاع العام:

فالزيادة التي شهدها صندوق الاستثمارات العامة (صندوق الثروة السيادية) وصندوق التنمية الوطني والكيانات الأخرى المعنية بالاستثمارات العامة تجعل إدراج أنشطتها ضمن القطاع العام ومراقبتها بانتظام أمراً ضرورياً لتقييم حقيقة موقف المالية العامة ومركزها في المملكة. وأكدت البعثة مشورتها التي أسدتها من قبل بتعجيل عمل الحكومة الجاري نحو وضع إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية، وهو ما ينبغي أن يُبنى على فهم سليم للميزانية العمومية للقطاع العام.

مواصلة تحسين إدارة المالية العامة:

ينبغي أن تواصل الحكومة الخطوات المهمة التي اتخذتها نحو إنشاء إطار قوي متوسط الأجل للمالية العامة، والتحول إلى نظام يعتمد على الأداء في إعداد الميزانية، والإعداد لحساب الخزنة الواحد، وتعزيز متطلبات الإفصاح عن الميزانية. ويتعين توخي الحرص في مراقبة الضمانات والمطلوبات الطارئة والإفصاح عنها، ولا سيما في ظل التوقعات الحالية بزيادة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص

32 -صندوق النقد الدولي- <https://www.imf.org/ar/Articles/2022/06/17/saudi-arabia-staff-concluding-of-the-2022-article-iv-mission>

المبحث الثاني: مقارنة تطبيقية بين الجزائر والسعودية

المطلب الأول: مخرجات التبويبية للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر والسعودية

البيانات: من أجل دراسة المعلومات التي نحتاجها في بحثنا هذا علينا الاعتماد على بعض البرامج الخاصة بالمخرجات والمدخلات حيث اعتمد على برنامج EVEIWS

تعريف برنامج افيزوز (EVEIWS):

هو أحد تطبيقات الحاسب الآلي الذي يستخدمه الباحثون في التحليل الإحصائي للبيانات ولكنها لم تكن المهمة الرئيسية لبرنامج eviews، بل كان في الأساس يستخدمه الباحث للقياس الاقتصادي وبناء وتصميم النماذج الاقتصادية والتحليل الاقتصادي للبيانات، وهو عبارة عن برنامج tsp (برنامج تحليل إحصائي للسلاسل الزمنية) بصورة مطورة تمت من خلال Quantitative Micro Software وذلك بتطوير لغة البرمجة الخاصة ببرنامج eviews، وتم إصداره بعد التطوير في شهر مارس من عام 1994م، ويمتلك برنامج التحليل الإحصائي حماية متميزة وخاصة حيث أنه لا يمكن تشغيله على أي جهاز حاسب إلا بعد تسجيل الباحث الهوية الشخصية لجهاز الحاسب الآلي بواسطة الشبكة العنكبوتية، وأيضاً تشعر الباحث في حال وجود تحديث لبرنامج التحليل الإحصائي eviews فيتم تحديثه من قبل الباحث على جهاز الحاسب الآلي بواسطة شبكة الإنترنت للوصول إلى موقع شركة برنامج التحليل الإحصائي eviews ليتم التحديث.³³

حيث يستطيع برنامج eviews التعامل مع نماذج الانحدار مثل: اختلاف التباين Heteroskedasticity، الارتباط الذاتي Autocorrelation، أخطاء صياغة النماذج Misspecification، الارتباط المتعدد

Multicollinearity ويتمكن الباحث من تقدير هذه النماذج وقدرة الباحث على حل المشاكل الإحصائية الناتجة عنها.

أولا الجزائر:

وهنا نتكلم عن الإنتاج الجزائري من النفط ومدي تأثيره على الناتج المحلي الإجمالي كما يوضح في الجدول التالي.

³³ موقع المنارة للإستثمار - EViews- <https://www.manaraa.com/post/6072/>

الجدول رقم (8): يوضح كميات إنتاج البترول و الناتج المحلي الإجمالي في فترات من (2000-2020)

GDP	OIL	Series
	796	2000
	842.4	2001
	729.6	2002
	942.4	2003
	1311.4	2004
51.85686603	1352	2005
54.57169858	1426	2006
56.94187187	1398	2007
57.41378834	1356	2008
47.20559624	1221	2009
49.82915369	1190	2010
48.52707295	1162	2011
47.77901305	1203	2012
45.55649526	1203	2013
43.29927175	1193	2014
36.48792155	1157	2015
37.38332505	1020.29	2016
38.72606851	993	2017
40.15006219	970	2018
37.61704897	954.2	2019
30.69610288	838.5	2020

تاريخ الاطلاع: 2023/02/05

الإنتاج من البترول هو آلاف برميل /اليوم

المصدر :- منظمة أوبك <http://oapcdbsys.oapecorg.org:8081/ords>

-البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/country/algeria>

ملاحظة: فيما يخص الأعوام الأربعة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أي من 2000 إلى 2004 ليست متوفرة في البنك الدولي ولا البنك الجزائري

مما نلاحظ فان هناك تذبذب في قيم كل من الإنتاج اليومي للبترول والناتج المحلي الإجمالي طيلة مدة الدراس

1/الإحصاءات الوصفية:

1164.812	45.25258	Mean
1191.500	46.38105	Median
1426.000	57.41379	Maximum
838.5000	30.69610	Minimum
171.4554	7.909223	Std. Dev.
-0.207632	-0.064113	Skewness
2.159485	2.019569	Kurtosis
0.585939	0.651791	Jarque-Bera
0.746045	0.721880	Probability
18636.99	724.0414	Sum
440954.3	938.3372	Sum Sq. Dev.
16	16	Observation s

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول 1

منهجية الدراسة: تنطلق هذه الدراسة من فرضية إن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بصفة مباشرة بكميات البترول المباعة ومداد خيلها كونها اقتصاد ريعي يعتمد وبشكل كبير على هكذا نوع من الدخل البترولي ذي العوائد الممتازة للاقتصاد الجزائري ولها أهمية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للنفط، تم اخذ المتغيرات موضوع الدراسة في الصيغة مباشرة وغير مباشرة.

ومن أجل اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي ومداد خيل البترولية في الجزائر للفترة من 2000 إلى 2020 تم اعتماد منهجية

الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL تتميز هذه المنهجية عن بقية

منهجيات اختبار التكامل المشترك في أنها لا تستلزم أن تكون السلاسل الزمنية المدروسة مستقرة من الدرجة الأولى كما هو الحال بالنسبة لطريقة جوهانسون للتكامل المشترك، كما إن هذا المنهج لا يدعم السلاسل الزمنية المستقرة من الدرجة الثانية أو أكثر كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم (9): تحديد فترات الإبطاء

فترة الإبطاء	HQ	SBC	AIC	FPE
1	3.537883	3.602647	3.508351	0.114481
2	-1.609630*	-1.415338*	-1.698227*	*0.000628
3	-1.434181	-1.110362*	-1.581843	*0.000710
4	-1.274277*	-0.820930	-1.481004	0.000795
5	-1.101944*	-0.519069	-1.367736	0.000911
6	-0.888345	-0.175952	-1.213211	0.001104

المصدر: من إعداد الطالب على برنامج EViews

الجدول رقم (10): تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2020)

Dependent Variable: Y

Method: Least Squares

Date: 05/02/23 Time: 10:18

Sample (adjusted): 2005 2020

Included observations: 16 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	2.688689	2.589720	2042.460	C
0.0055	3.320286	0.005448	0.018088	OIL
0.1201	1.663689	0.118095	0.196473	GDP
2012.500	var	Mean dependent	0.921124	R-squared
4.760952	var	S.D. dependent	0.908989	Adjusted R-squared
3.729357	var	Akaike info	1.436285	S.E. of regression
3.874217	var	Schwarz criterion	26.81787	Sum squared resid
3.736775	var	Hannan-Quinn	-	Log likelihood
1.312384	var	Durbin-Watson	75.90773	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: من اعداد الطالب مخرجات برنامج EVIEWS10

التقييم الإحصائي للنموذج:

نلاحظ أن

- قيمة معامل التحديد: $R^*=0.92$ وهذا يعني أن النموذج يعبر بنسبة 92.11% عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وكميات المباعة من البترول أو بمعنى آخر فإن 92.11% من المتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي سببها التغير الناتج في كل من مخزون رأس المال، قوة العمل، وأسعار البترول.

- **اختبار فيشر :** وبالرجوع إلى مخرجات برنامج EViews فان قيمة فيشر هي $F=75.90$ وبمقارنتها بالقيمة المجدولة عند مستوى المعنوية 5% نجد $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.000000$ بمعنى أن احتمال الخطأ في التقدير هو أقل من 5% وهو ما يدل على أن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل معادلة الانحدار للعلاقة المدروسة بين الناتج المحلي الخام والمتغيرات المفسرة (على الأقل مقدره واحدة للنموذج معنوية إحصائياً).
- **اختبار ستودنت :** أي أن هذا المؤشر يختبر قيمة مقدرات المعادلة الانحدارية ومن مخرجات برمج Eviews نلاحظ : $tc=2.688689$ و $toil=3.320286$ و $tgdp=1.663689$ وبمقارنتها بقيمة الجدولية نجد أن c, oil أقل من 5% أما gdp فهي أكبر من 5% وهذا يدل على الطبيعة العشوائية للمقدرات، وبم أن هذه المقدرات غير موضوعية و تتمتع بمعنوية إحصائية، وفي ظل ارتفاع قيمة معامل التحديد فإنه تطرح إشكالية وجود تعدد خطي
- **اختبار ديربن واتسون DW:**

إن هذا الاختبار يتم بمقارنة القيمة الفعلية أو المحسوبة "dc" لديربن واتسون بالقيمة الجدولية "dtab" حيث توجد قيم كل من الحدين الأعلى والأدنى للقيم الحرجة (d_l, d_u) لعدد المشاهدات n وعدد المتغيرات k ومستوى المعنوية α كما هو موضح في الجدول التالي ,³⁴

يوجد ارتباط ذاتي موجب للأخطاء نرفض H_0 باحتمال $P=(1-\alpha)$	منطقة عدم التحديد	لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء لا نرفض H_0	منطقة عدم التحديد	يوجد ارتباط ذاتي سالب للأخطاء نرفض H_0 باحتمال $P=(1-\alpha)$		
0	d_l	d_u	2	$4-d_u$	$4-d_l$	4

وتعطى d_c بالعلاقة التالية:

$$d_c = 2(1 - \rho)$$

³⁴ جيلالي جلاطو، الإحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة، دار الخلدونية، الجزائر، 2007 ، ص103

وبالرجوع إلى مخرجات برنامج views نجد أن قيمة ديرين واتسون هي 1.312384 و $DW=$ عند مستوى المعنوية 5% وعدد المشاهدات $n=16$ وعدد المتغيرات المستقلة $k=2$ مما يعني وجود ارتباط ذاتي موجب للأخطاء، وعليه فالنموذج يحتاج تحسينات أكثر.

إن النموذج المقدر يعاني من عدم معنوية مقدرات المتغيرات المفسرة (باستثناء مقدره سعر البترول)، كما يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي الموجب من الدرجة الأولى، وهو ما يستوجب علينا تعديل النموذج وفق صيغة أخرى.

ثانيا: السعودية

وهنا نتكلم عن الإنتاج المملكة العربية السعودية من النفط ومدى تأثيره على الناتج المحلي الإجمالي كما يوضح في الجدول التالي.

الجدول (11): يوضح كميات إنتاج البترول والنتاج المحلي الإجمالي للسعودية في فترات من (2000-2020)

المصدر:	GDP	OIL	SUD
منظمة أوبك	8795.261	8090	2000
http://oapecdbsys.oapecorg.org:8081/ords	8337.321	7890	2001
	8380.959	7093	2002
	9321.804	8410	2003
البنك الدولي	10935.02	8897	2004
https://data.albankaldawli.org/country/Saudi	13462.76	3950	2005
	14848.6	9210	2006
	15756.19	8820	2007
الإنتاج من البترول هو آلاف برميل / لليوم	18944.86	9200	2008
	15064.63	8180	2009
	17958.95	8170	2010
	22262.61	9310	2011
	23878.59	9760	2012
	23716.26	9640	2013
	23543.57	9712.71	2014
	19977.79	10192.55	2015
	19300.05	10488.85	2016
	20138.15	9959.7	2017
	23318.74	10315.42	2018
	22430.24	9808.161	2019
	19539.57	9213.21	2020

تاريخ الاطلاع : 2023/02/05

مما نلاحظ من الجدول التالي فان الإنتاج من البترول السعودي يعتبر اكبر من الجزائر نظرا لان السعودية تحوي احتياطي كبير جدا من البترول حيث يبلغ احتياطي النفط للسعودية حوالي 8.293 مليار برميل بينما يبلغ احتياطي النفط في الجزائر حوالي 12.20 مليار برميل وهذا يدل على ان السعودية تعتمد على تجارة النفط اعتمادا كبيرا هذا أيضا ما جعل النتاج المحلي للبلاد كبير بفضل الاقتصاد البترولي

2/الإحصاءات الوصفية:

8871.933	17138.66	Mean
9210.000	18944.86	Median
10488.85	23878.59	Maximum
3950.000	8337.321	Minimum
1436.514	5485.996	Std. Dev.
-1.961254	-0.394538	Skewness
7.602389	1.793225	Kurtosis
31.99705	1.819077	Jarque-Bera
0.000000	0.402710	Probability
186310.6	359911.9	Sum
41271469	6.02E+08	Sum Sq. Dev.
21	21	Observation s

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد علي الجدول 1

منهجية الدراسة: تنطلق هذه الدراسة من فرضية إن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بصفة مباشرة بكميات البترول المباعة ومداخيلها كونها اقتصاد ريعي يعتمد وبشكل كبير على هكذا نوع من الدخل البترولي ذي العوائد الممتازة للاقتصاد السعودي ولها أهمية في زيادة الناتج المحلي

الإجمالي في البلدان المصدرة للنفط، تم اخذ المتغيرات موضوع الدراسة في الصيغة مباشرة وغير مباشرة .

ومن أجل اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي و مداخيل البترولية في السعودية للفترة من 2000الى2020 تم اعتماد منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع

ARDL تتميز هذه المنهجية عن بقية منهجيات اختبار التكامل المشترك في أنها لا تستلزم أن تكون السلاسل الزمنية المدروسة مستقرة من الدرجة الأولى كما هو الحال بالنسبة لطريقة جوها نسن للتكامل المشترك، كما أن هذا المنهج لا يدعم السلاسل الزمنية المستقرة من الدرجة الثانية أو أكثر كما هو موضح في الجدول التالي .

الجدول رقم (12): تحديد فترات الإبطاء

فترات الإبطاء	HQ	SBC	AIC	FPE
1	3.837853	4.542699	3.875962	0.121145
2	-1.665898*	-1.204157*	-1.542416*	0.000214*
3	1.204587	2.132541	2.134678	0.010574
4	0.235647	0.875426	1.024678	0.001425
5	1.147853	1.201478	1.220147	0.005412
6	0.885421	1.247830	1.365241	0.008541

المصدر: من اعداد الطالب على برنامج EVIEWS

الجدول (13): تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2020)

Dependent Variable: Y
 Method: Least Squares
 Date: 05/03/23 Time: 18:02
 Sample: 2000 2020
 Included observations: 21

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	7.325411	4.500440	1988.986	C
0.2815	1.110252	0.000629	0.000699	OIL
0.0001	5.243552	0.000165	0.000864	GDP
<hr/>				
2010.00	Mean dependent		0.762222	R-squared
6.20483	S.D. dependent		0.735803	Adjusted R-squared
5.28904	Akaike info		3.189294	S.E. of regression
5.43825	O-criterion		183.0888	Sum squared resid
5.32142	Hannan-Quinn		-	Log likelihood
0.62208	Durbin-Watson		28.85049	F-statistic
	1stat		0.000002	Prob(F-statistic)

المصدر: من اعداد الطالب في برنامج EViews10

التقييم الإحصائي للنموذج :

نلاحظ أن

- قيمة معامل التحديد: $R^*=0.76$ وهذا يعني أن النموذج يعبر بنسبة 76.22% عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وكميات المباعية من البترول أو بمعنى آخر فإن 76.22% من المتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي سببها التغير الناتج في كل من مخزون رأس المال، قوة العمل، وأسعار البترول.
- اختبار فيشر: وبالرجوع إلى مخرجات برنامج EViews فإن قيمة فيشر هي $F=28.85049$ وبمقارنتها بالقيمة المجدولة عند مستوى المعنوية 5% نجد

Prob(F-statistic) = 0.00002 بمعنى أن احتمال الخطأ في التقدير هو أقل من 5% وهو ما يدل على أن قيمة معامل لديها قيمة معنوية للتحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل معادلة الانحدار للعلاقة المدروسة بين الناتج المحلي الخام والمتغيرات المفسرة (على الأقل مقدرة واحدة للنموذج معنوية إحصائياً).

- اختبار ستيفودنت: أي أن هذا المؤشر يختبر قيمة مقدرات المعادلة الانحدارية، ومن مخرجات برمج Eviews نلاحظ : $tc=7.325411$ و $toil=1.110252$ و $tgdp=5.243552$ وبمقارنتها بقيمة الجدولية نجد أن $c,x2$ أقل من 5% وهذا يدل على قيمة معنوية أما $x1$ فهي أكبر من 5% وهذا يدل على الطبيعة العشوائية للمقدرات، وبم أن هذه المقدرات غير موضوعية و تتمتع بمعنوية إحصائية، وفي ظل ارتفاع قيمة معامل التحديد فإنه تطرح إشكالية وجود تعدد خطي
- اختبار ديربن واتسون DW:

إن هذا الاختبار يتم بمقارنة القيمة الفعلية أو المحسوبة "dC" لديربن واتسون بالقيمة الجدولية "dtab" حيث توجد قيم كل من الحدين الأعلى والأدنى للقيم الحرجة (d_l, d_u) لعدد المشاهدات n وعدد المتغيرات k ومستوى المعنوية α كما هو موضح في الجدول التالي ,³⁵

يوجد ارتباط ذاتي موجب للأخطاء نرفض H_0 باحتمال $P=(1-\alpha)$	منطقة عدم التحديد	لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء لا نرفض H_0	منطقة عدم التحديد	يوجد ارتباط ذاتي سالب للأخطاء نرفض H_0 باحتمال $P=(1-\alpha)$		
0	d_l	d_u	2	$4-d_u$	$4-d_l$	4

وتعطي d_c بالعلاقة التالية:

$$d_c = 2(1 - \rho)$$

وبالرجوع إلى مخرجات برنامج Eviews نجد أن قيمة ديربن واتسون هي 0.622081 و $DW=5\%$ عند مستوى المعنوية 5% وعدد المشاهدات $n=21$ وعدد المتغيرات المستقلة

³⁵ جيلالي جلاطو، الإحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 103

$k=2$ مما يعني وجود ارتباط ذاتي موجب للأخطاء، وعليه فالنموذج يحتاج تحسينات أكثر.

إن النموذج المقدر يعاني من عدم معنوية مقدرات المتغيرات المفسرة (بستثناء مقدره سعر البترول)، كما يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي الموجب من الدرجة الأولى، وهو ما يستوجب علينا تعديل النموذج وفق صيغة أخرى .

المطلب الثاني : مقارنة المخرجات التبويبية

فيما يخص هذا المنطلق فإن تفاهم الناتج عن الاقتصاديات البترولية الدولية وهنا في بحثنا نتكلم عن الاقتصاد البترولي الجزائري والسعودي في أنهما مقارنة ببعضهما البعض فإن ما يميز هذا الاقتصاد هو تقاربه من حيث المعمودية القائمة عليها فعلى سبيل المثال التجارة بالبترول هي في صورة توريده على شكل خام أو يقومون بتكريره والقيام ببيعه في السوق العالمية لجني الأرباح من خلال هذه الأرباح تقام المشاريع ويرفع الاقتصاد ومن ما سبق ذكره فإن السعودية كانت تعتمد على البترول في تجارتها أكثر حتى من الجزائر وهذا ما ساهم في رفع من الناتج المحلي الإجمالي لكلي الدولتين وساعد على تقوية الاقتصاد الدولي حتى في وقت الأزمات كأزمة فيروس كورونا و حرب روسيا على أوكرانيا مما لاشك فيه أن هذه الأزمات كانت ضربة موجعة لكل الاقتصاديات ولكن مع ارتفاع ثمن البترول خلال عامي 2022-2023 قد تداركه الدول المصدرة للبترول وضعها الراهن وتمكنت من حماية اقتصادها وقد قامت بفتح اقتصاديات أخره كرؤية 2030 في السعودية و الجزائر حيث ساهم ذلك في انتعاش الناتج المحلي وهذا ما يقودنا إلى أن دراستنا حول أثر هذا على الناتج المحلي الإجمالي على الجزائر والسعودية وما يترتب عليه وهذا يبين حسب ما تناولناه فيما سبق وما يخص مخرجاتنا من الدراسة السابقة أن السعودية قد أحسنة استغلال المكاسب التي جنتها من البترول أفضل من الجزائر مع ذلك فإن الجزائر بدأت في الآونة الأخيرة إلى استغلال مصادر دخل أخرى لكي تساعد في تحسين دخلها من الناتج المحلي الخام ولكن ذلك لا يخلف مكانة البترول لان الدول البترولية أساسها هو الدخل من البترول.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل الجانب التطبيقي للمذكرة حيث عرضنا مدى تأثير الإيرادات البترولية على الناتج المحلي الإجمالي في كل من الجزائر و السعودية وحاولنا أن نقارن في كل بلد كيف كان تأثير الناتج المحلي على اقتصادها وتطوره وذلك قد ظهر معنى من خلال الدراسة التي قمنا بها في هذا الفصل حيث كان هناك تناوب وتذبذب في الاقتصاديات الجزائرية والسعودية حيث يمكننا القول أن السياسة في كل من الدولتين تلعب دورا هاما في نهو الاقتصاد أو تدهوره .

الغزاة

الخاتمة:

يعتبر النفط أهم سلعة في الاسواق العالمية حالياً، حيث يتميز بعدم ثبات اسعارها مما يؤثر على سياسات الدول المصدرة منها او المستوردة، خاصة المنتجة منها مما جعل بعضها يبحث عن مصادر جديدة لإيراداته عن طريق تنويع مصادر الدخل في صورة تكريره و الاستفادة أكثر من مشتقاته عوض بيعه بطريقة خام .

كما تشهد معدلات النمو في الدول العربية عامة و(الجزائر والسعودية)بصفة خاصة تذبذب جراء عدم استقرار الاسعار النفط التي تعتبر من أهم العوامل المؤثر فيه ، وتسعى السياسات الجديدة لهاتين الدولتين لوضع اقتصادي منتعش لتجنب التوتر في الاوضاع الاجتماعية للشعوب العربية

النتائج:

- من خلال هذه الدراسة خلصنا إلى جملة من النتائج وهي كالتالي:
- الاسواق والأسعار النفطية قديمة بقديم اكتشاف مادة النفط.
- تؤثر تداعيات الازمة المالية العالمية على الأسعار النفطية
- هناك علاقة عكسية بين السعر النفطي ومعدلات النمو الاقتصادي
- لا يزال يعتمد الاقتصاد الجزائري على سياسة الريع البترولية والمنهجية منذ سبعينيات القرن الماضي.
- يعتمد الاقتصاد السعودي في سياساته الحديثة على سياسة تنويع مصادر الدخل الساعية للتخلص من الاعتماد على المداخل النفطية كمداخيل الحج والعمرة ...

الاقتراحات والتوصيات:

بعد كل ما استخلصناه من خلال دراستنا ارتأينا إلى تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات المتعلقة

بموضوعنا في النقاط التالية:

- يجب ترشيد استغلال موارد الطبيعية في صورة النفط والغاز لضمان موارد مالية للأجيال القادمة.

- يجب البدء في الاستكشافات في المناطق الغير مكتشفة وفي المجال البحري.

- وجوب إيجاد مصادر جديدة في تمويل الميزانية العامة، عن طريق تنويع مصادر الدخل كالسعودية

- الاقتداء بالسياسة النفطية السعودية الساعية لتخفيف وزن الذي يمثله النفط في حجم الصادرات الكلية.

آفاق البحث:

بفعل تطور التكنولوجيا الحديثة تسعى الدول إلى الدخول في مرحلة ما بعد النفط لتجنب آثاره السلبية على اقتصاديات الدول، لكن يبقى النفط أهم مورد استراتيجي حالياً وذو مكانة مميزة في عالمنا فهو موضوع الاهتمامات الدولية والإقليمية قابل للدراسات وهو آفاق للبحث.

قائمة المراجع

قائمة الكتب:

- 1- كتاب أسواق النفط العالمية العدد السابع والخمسون نوفمبر السنة الخامسة للمؤلف د. عيسى محمد الغزالي مدير العام للمعهد العربي للتخطيط بالكويت
 - 2- علي أحمد عتيقة، الاعتماد المتبادل على جسر النفط (المخاطر والفرص)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1991،
 - 3- جيلالي جلاطو، الإحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة، دار الخلدونية، الجزائر، 2007،
 - 4- د محمد الصغير بعلي- د يسري أبو العلاء-المالية العامة-دار العلوم للنشر والتوزيع
- قائمة المذكرات والمجلات العلمية:

- 1- هيام خزعل ناشور، العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة 2008/2000 مجلة العلوم الاقتصادية المجلد 02 العدد 31 مركز دراسات الخليج العربي جامعة البصرة العراق 01 نوفمبر 2012
- 2- مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول حالة الجزائر (2000-2016) للدكتور شليحي طاهر العدد الرابع
- 3- مذكرة غربال محمد أنور و رزقة سيدي عمر ، تأثير تذبذب أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة ،دراسة حالة الجزائر والكويت ، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة 2010-2011 ص54
- 4- مجلة الاقتصادي الخليجي المدرس ناجي فارس مركز دراسات البصرة والخليج العربي / جامعة البصرة
- 5- غربال محمد أنور و رزقة سيدي عمر ، تأثير تذبذب أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة ،دراسة حالة الجزائر والكويت ، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة 2010-2011

6- حمايدي نعيمة ،"تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986- 2008 مذكرة لنيل شهادة ماجستير،جامعة الشلف 2009/2008

7- قويدري قوشيح بوجمعة " انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ، الجزائر، 2009/2008

8- علوش نسيم،"السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"،حالة الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة كلية العلوم .التجارية جامعة تلمسان، 2016

9-علوش نسيم،"السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"،حالة الجزائر مذكرة لنيل شهادة .الماجستير غير منشورة كلية العلوم التجارية،جامعة تلمسان،2016

10- طارق قويدري "مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة 1998-2014"أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة 2016/2015

11- مذكرة قرونفة وليد ، الشركات النفطية وأثرها على السوق البترولية العالمية ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية2010 / 2011

12- قرونفة وليد ، مفاتيح إدريس ، الشركات النفطية الوطنية وأثرها على السوق النفطية العالمية ، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة 2011/2010

13- بن ساسي نورة ، بن ميلود فتيحة ، التطور التاريخي وأثره على السوق النفطية العالمية ، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة2010/2011

قائمة التقارير و المحاضرات :

1- شعيب شنوف رمضاني لعلا،الافاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الثورة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر،-0807أفريل – العلمي

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروال التقرير الإحصائي السنوي
2013.2014.2015،

3- المملكة العربية السعودية، وزارة المالية، تقديرات الميزانية العامة السعودية 2013،

4- صندوق النقد العربي، الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، التجارة الخارجية،
2012،

5- صندوق النقد العربي، الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، 2015،

قائمة المواقع الالكترونية :

1- مؤسسة النقد العربي السعودي (. sa . . gov . Sama . www .) (2013 – 2014)

2- البنك الدولي

<http://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview>

3- صندوق النقد الدولي

<https://www.imf.org/ar/Articles/2022/06/17/saudi-arabia-staff-concluding-of-the-2022-article-iv-mission>

4- منظمة أوبك <http://oapcdbsys.oapecorg.org:8081/ords>

5- البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/country/algeria>

6- منظمة أوبك <http://oapcdbsys.oapecorg.org:8081/ords>

7- البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/country/saudi>

8- موقع المنارة للاستثمار <https://www.manaraa.com/post/6072/EViews>

9- [www .economy .ea](http://www.economy.ea)

